الأمم المتحدة

A/72/PV.87

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٨٧

الخميس، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيفي (فانواتو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/72/713/Add.4)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): جريا على الممارسة المتبعة، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقتين A/72/713/Add.4 التي يبلغ الأمين العام فيها رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/72/713/Add.3، سددت جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية فنزويلا البوليفارية، المبالغ اللازمة لخفض متأخراتهما إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/72/713/Add.4؟

تقرر ذلك.

البند ٦٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

بناء السلام والحفاظ على السلام

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام:

تقرير الأمين العام (A/72/707)

مشروع القرار (A/72/L.49)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نشرع في عملنا، أود أن أناشد جميع المتكلمين توخي الإيجاز والاختصار في بياناتهم، بغية تحقيق الاستفادة القصوى من الوقت المحدود المتبقي للاجتماع الرفيع المستوى. ولكي يتسنى الاستماع إلى جميع المدرجين على قائمة المتكلمين، ينبغي ألا تتجاوز البيانات في الجلسات العامة ثلاث دقائق عندما يأخذ المتكلمون الكلمة بصفتهم الوطنية. وكما يذكر الأعضاء، دعت الجمعية العامة،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

في قرارها ٣٢٣/٧١ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إلى الالتزام الصارم من جانب كل متكلم بالحدود الزمنية في الجمعية العامة، لا سيما خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى. وتشجع المشاركون الذين لديهم بيانات طويلة على قراءة نسخة موجزة منها وتقديم النص الكامل لبياناتهم إلى الأمانة العامة لنشرها على بوابة الخدمات الموفرة للورق.

وعملا أيضا بالقرار ٣٢٣/٧١، يوصى بتطبيق مبدأ ”البروتوكول محل احترام من الجميع“، الذي يشجع بمقتضاه المشاركون على الامتناع عن إدراج العبارات البروتوكولية النمطية في بياناتهم. ومراعاة للفترة الزمنية المحددة، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة على النحو الواجب.

وأناشد جميع المتكلمين تعاونهم في مراعاة الحد الزمني لبياناتهم، كي يتسنى الاستماع إلى جميع المدرجين في القائمة في الوقت المناسب.

السيد تياري (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، اللذين اعتمدا في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

يأتي هذا الاجتماع الرفيع المستوى في الوقت المناسب لأن أهميته لم تعد بحاجة إلى الإثبات في ضوء العديد من التحديات التي تواجه السلام. كما أنه يأتي بعد نشر تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707). وفي هذا الصدد، يشيد وفدي بالأمين العام على تقريره، الذي يصف التقدم المحرز في تنفيذ القرارين، ويقدم توصيات محددة ذات الصلة.

من المعروف جيدا أن النزاعات تكلف الدول والمجتمع الدولي أكثر بكثير من منع نشوبها.

ومن الضروري التركيز بوجه خاص على المنع لتجنب نشوب النزاعات أو استمرارها أو تفاقمها. ولذلك يجب أن يكون المنع هدفا رئيسيا، بالنسبة للدول والأمم المتحدة على حد سواء، ويجب أن يكون في صميم بناء السلام والحفاظ على السلام. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال تضافر الجهود بدءا من المستوى الوطني إلى مستوى الأمم المتحدة، عبر المستويين دون الإقليمي والإقليمي والشراكات الاستراتيجية، كما أشار الأمين العام عن صواب في تقريره.

في الواقع، إن بناء السلام والحفاظ على السلام هو المسؤولية الرئيسية للحكومات الوطنية، التي يجب أن تحدد الأولويات والاستراتيجيات اللازمة بإشراك جميع قطاعات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرات بناء السلام والحفاظ على السلام لا يمكن أن تنجح إلا إذا كان لديها تمويل كاف يمكن التنبؤ به ومستدام ومنتظم من خلال الدعم المقدم من الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين والقطاع الخاص. للأسف، فيما يتعلق بتمويل بناء السلام، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان تخصيص الأموال الكافية للبلدان المتضررة من النزاعات. ولذلك، فإن بلدي يدعو إلى زيادة المساهمة في صندوق بناء السلام من أجل تلبية احتياجات البلدان التي تحتاج إلى ذلك. ويجب علينا أيضا تجنب تشتيت جهودنا وطرح الكثير من المبادرات في مجال بناء السلام والحفاظ على السلام من خلال تركيز الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والموارد على السلام المستدام والمواءمة بينها.

تواجه بوركينا فاسو، شأنها شأن بلدان منطقة الساحل الأخرى، التحدي المتمثل في صون السلام، بسبب التهديدات الأمنية التي هي ضحية لها. وعليه، فإننا نعمل بنشاط مع البلدان الأربع الأخرى في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونضطلع

بدور فعال في المبادرات الرامية إلى ضمان السلام الدائم في منطقة الساحل من خلال إنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي تتمثل ولايتها في مكافحة الإرهاب. لا بد للقوة من أن تكون جاهزة للعمل، لأنه من دون أمن لا يمكن أن تكون هناك تنمية، وبدون تنمية لا يمكن تحقيق السلام.

وللتذكير، عانى بلدي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وفي عام ٢٠١٥، من انتفاضة شعبية وشهد انتقالا سياسيا، ومنذ ذلك الحين جعلت الحكومة من الحفاظ على السلم الاجتماعي أولويتها القصوى. خلال تلك الفترة الصعبة، تلقى بلدي الدعم من صندوق بناء السلام من خلال تمويل المشاريع. واليوم، تعكف الحكومة على إجراء إصلاحات مؤسسية من أجل تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. وفي المقام الأول، اتخذت عددا من المبادرات، بما في ذلك الحوار الشامل للجميع والدائم لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهما شرطان مسبقان لبناء السلام.

وتشمل هذه المبادرات إنشاء مجلس أعلى للحوار الاجتماعي ومجلس أعلى للمصالحة والوحدة الوطنية، يتمثل هدفهما في تحقيق السلام الدائم من خلال المصالحة الوطنية. ولدينا أيضا برنامج طوارئ لمنطقة الساحل لإنشاء الهياكل الأساسية الاجتماعية الاقتصادية والأمنية الضرورية للناس التي تعيش في الجزء الشمالي من البلد. ومن أجل بناء السلام، يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات: الفقر والاستبعاد والتمييز وآثار تغير المناخ وما إلى ذلك.

تشهد العديد من التحديات التي تواجه بناء السلام والحفاظ على السلام على الصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويدعو وفدي إلى تنفيذ توصيات الأمين العام واعتماد نهج كلي للإصلاحات الحالية والمستقبلية، لأن هدفنا النهائي هو تحقيق السلام الدائم بحلول عام ٢٠٣٠. لذلك، يجب علينا تعزيز الشراكات والتنسيق والتعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لكفالة تحسين الدعم لمبادرات بناء السلام.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتوجه إندونيسيا بالشكر إلى الرئيس على هذه المبادرة الهامة للغاية بشأن الحفاظ على السلام. إنها تتيح الفرصة للمناقشة التي نجريها اليوم، بالنظر إلى التحديات العديدة التي تواجه العالم.

ونود أن نؤيد البيانات التي أدلى بها وفد فنزويلا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ووفد تركيا باسم المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وأستراليا (انظر A/72/PV.83)، ووفد المكسيك باسم مجموعة أصدقاء الحفاظ على السلام (انظر A/72/PV.85). نحن نشاطر العديد من الآراء التي عرضها الأمين العام في ملاحظاته بشأن الحفاظ على السلام وبناء السلام، ونرحب بتقريره (A/72/707) في هذا الصدد.

وبوصف إندونيسيا بلدا مر بالتحول إلى دولة سلمية وديمقراطية، فإنها شهدت التحديات والفرص المختلفة في مجال بناء السلام. ومن واقع تجربتنا، تعلمنا أن تحقيق السلام أمر صعب، لكن الحفاظ عليه أكثر صعوبة. يتطلب الحفاظ على السلام العمل الجماعي، ويمكن لهذا المنتدى أن يكون مكانا عظيما للنهوض بعملنا المشترك في تعزيز جدول الأعمال هذا. من الواضح أن جهود الأمم المتحدة لبناء السلام لا تزال تواجه هذه التحديات، ألا وهي بطء عملية التمويل، وعدم كفاية المخصصات لتلبية الطلب الحقيقي، والحاجة إلى القيام بالمزيد بشأن المنع وضرورة ربط السلام بالجهود الإنمائية.

لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم على أرض الواقع إذا كانت البلدان المتضررة نفسها لا تتحمل كامل المسؤولية عن مصيرها. نحن بحاجة إلى الاستماع إلى تلك البلدان بشأن احتياجاتها، خاصة وهي تمضي من مرحلة الانتقال إلى مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. نحن بحاجة إلى أن نكون مبدعين في نهجنا

لدعم جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. ونحن بحاجة إلى تمويل كاف ويمكن التنبؤ به.

تتولى إندونيسيا والنرويج تنسيق تمويل بناء السلام في لجنة بناء السلام. لكن يجب القيام بالمزيد. يجب علينا بناء مجتمعات قادرة على الصمود. لا يمكن لأي جهاز بمفرده تعزيز بناء السلام أو الحفاظ على السلام أو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك ثمة حاجة إلى تعزيز الشراكات الجامعة – شراكات، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية – للربط بين منع نشوب النزاعات والتعمير والحكم الرشيد والسياسات الاقتصادية. نحن بحاجة إلى الحوافز الاقتصادية كأدوات للمنع، ويجب علينا كفالة معالجة التنمية والفقر على النحو المناسب، بحيث لا يكون النزاع بديلا مناسبا للكثيرين.

المنع هو الأساس. إن منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية جزء من السياسة الخارجية لإندونيسيا. نحن نؤمن بقوة الدبلوماسية لمنع نشوب النزاعات والحروب أو إنهائها، فضلا عن التبشير بإحلال السلام. نحن نؤمن بالمصالحة.

فالسلام ليس مجرد انعدام الحرب. السلام يرتكز إلى مجموعة من الأنشطة تكفل السبل الطويلة الأجل التي يمكن من خلالها لعامة الناس، بمن فيهم النساء والشباب، مواصلة العيش على نحو لائق وكفالة التنمية المستدامة بغية منع الانتكاس إلى النزاع. ومن جانبنا، ستواصل إندونيسيا جهودها لبناء السلام من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لكي تكمل الجهود الدولية لبناء السلام. ويشمل ذلك الجهود التي نبذلها مع إخواننا وأخواتنا في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

في وقت سابق من هذا الشهر، عقدنا أول منتدى على الإطلاق لإندونيسيا وأفريقيا في بالي، الذي جمع بين إندونيسيا و ٤٧ بلدا أفريقيا. لقد كان اجتماعا جسد شراكة عبر قارية تعود إلى أيام المنتدى الآسيوي الأفريقي الذي عقد في باندونغ عام ١٩٥٥، واستهدف تحويل تلك الروابط إلى علاقات اقتصادية قوية. الشراكة والتعاون أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم.

لا يوجد نهج واحد يناسب كل الحالات. لكي يتحقق السلام الدائم حقا، يتعين علينا كفالة عدم تخلف أحد عن الركب. علينا كفالة تأدية منظومة الأمم المتحدة لعملها. على كل بلد، كبيرا كان أو صغيرا، مسؤولية للإسهام في تحقيق السلام والأمن، سواء كان ذلك في مجلس الأمن أم لا. وبوصفنا أسرة من الأمم، لكل واحد منا دور يؤديه في مساعدة بعضنا البعض لتحسين وتعزيز السلام العالمي. وعلينا تحسين المنظومة بغية كفالة السلام المستدام، وفي القيام بذلك، يكون على جميع الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة أن تساهم – لا أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ وحدهم، بصرف النظر عن فئة العضوية.

نحن نحيي أصحاب الخوذ الزرقاء اللذين يحافظون على السلام، كما نحيي العديد من متطوعي الأمم المتحدة اللذين يساعدون على بناء الديمقراطية والتنمية المستدامة. تساهم إندونيسيا، من جانبها، بقوات منذ ٦٠ عاما، لا من أجل الحفاظ على السلام في مناطق النزاع فحسب، بل ولبناء القدرات الإنمائية وفي مجال المساعدة الإنسانية في مناطق الكوارث. ليست الحروب والنزاعات التحديات الوحيدة التي تواجه الأمن البشري. هناك أيضا تحديات أخرى، بما في ذلك تغير المناخ، كما شهدت العديد من الجزر في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

في الختام، يتعلق السلام بالبشرية. إن الإسهام في السلام والأمن العالميين مكرس في الدستور الإندونيسي، ويرد بوضوح في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة أن أحد مقاصد المنظمة هو ”صون السلم والأمن الدوليين“. لقد ساهمت إندونيسيا

وستواصل الإسهام في هذا المسعى النبيل للبشرية، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): إن كازاخستان، التي تعلق أهمية كبيرة على موضوع بناء السلام والحفاظ عليه، كانت تتوقع أن يلقي سعادة السيد قاسم – جومارت توكاييف، رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية كازاخستان، بيانا اليوم. ولكنه لم يتمكن من الحضور معنا، ولذلك يسرني أيما سرور أن أنقل رسالته إلى الجمعية الآن. في البداية، أود أن أشكر السيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مسألة تكتسي هذا القدر من الأهمية.

إننا نعيش في زمن من الاضطرابات وانعدام الاستقرار. وكل عام يجلب معه تحديات جديدة مثل أزمات الفتنة الطائفية والهجرة واللاجئين. وتحولت المناطق كانت تُعتبر هادئة نسبيا إلى مناطق مضطربة تشهد أعمال عنف. ويشتد سباق التسلح وتستعر الحروب والصراعات التي تقوض الأمن العالمي. وبالنظر إلى هذه التطورات، تتعاظم حتمية تحقيق السلام. وبما أن بناء السلام والحفاظ على السلام يكمنان في صميم ولاية الأمم المتحدة، يتطلع الناس في جميع أنحاء العالم إلى الأمم المتحدة من أجل الرؤية والقيادة والعمل. ونحن، في كازاخستان، نعتقد أن الأمم المتحدة لا تزال الهيئة المتعددة الأطراف الأكثر شرعية وشمولية. وأظهر بلدنا لسنوات التزامه الراسخ بالمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وسعى إلى تعزيز تعاونه مع المنظمة. ومنذ أكثر من عقد من الزمان وحتى الآن، يشكّل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى مثالا جيدا على المشاركة السياسية والجهود الوقائية التي تبذلها الأمم المتحدة في الجزء الذي نعيش فيه من العالم. وأود أن أعرض وجهة نظرنا بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك الخطوات العملية التي اتخذها بلدنا لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ما فتئت كازاخستان تناصر بقوة منذ سنوات طويلة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي. وفي فجر استقلالنا، أغلقنا موقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك وتنازلنا طواعية عن ترسانتنا النووية، وأعلنت الجمعية العامة يوم ٢٩ آب/أغسطس، وهو التاريخ الذي أُغلق فيه موقع التجارب النووية، اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. ونعتقد أنه ينبغي اتباع نهج أكثر شمولية لبناء السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترحت كازاخستان استراتيجية شاملة ثلاثية الأبعاد للتصدي للصراع: تعزيز الصلة بين الأمن والتنمية، واتباع نهج إقليمي وتنسيق جهود وكالات الأمم المتحدة وهياكلها.

إننا ندعم فكرة أن الحفاظ على السلام هو هدف وعملية في آن واحد. وفي عام ٢٠١٦، قدم رئيس كازاخستان، نور سلطان نزاربابيف، للمجتمع الدولي بيانا عنوانه ”العالم والقرن الحادي والعشرون“، يحدد المبادئ التوجيهية التي يجب على المجتمع الدولي أن يجعلها في صميم اهتمامه ويتبّعها من أجل القضاء على ويلات الحرب. وتشكل تدابير بناء الثقة جزءا فعالا من مجموعة أدوات بناء السلام. وفي عام ١٩٩٢، في هذه القاعة عينها، أطلق الرئيس نزاربابيف المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. ومنذ ذلك الحين، برز المؤتمر، الذي يضم ٢٦ دولة، كعامل ملموس في السياسة الدولية. ومن الواضح أن المشاركة الدبلوماسية والمفاوضات البناءة يجب أن تشكل الوسيلة الرئيسية لحل جميع المنازعات والنزاعات ومنع نشوبها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تستضيف كازاخستان محادثات السلام بشأن سورية وبشأن الاتفاق النووي الإيراني، حيث تتصرف كوسيط نزيه ومدير غير متحيز.

واليوم، في خضم النزاعات الطائفية المتصاعدة والإرهاب والتطرف العنيف، فإن عالمنا في أمس الحاجة إلى آليات يمكن

أن تسهل الحوار الحقيقي، القائم على الاعتراف بالهويات الفردية واحترام التعددية الدينية والتنوع الثقافي، وهو حوار يمكن لأصحاب المصلحة في سياقه الإصغاء والاستماع والتحدث مع بعضهم بعضا. ومنذ عام ٢٠٠٣، تستضيف أستانا بنجاح مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، والذي يجمع بين ممثلي الديانات المختلفة وكذلك السياسيين البارزين ورؤساء المنظمات الدولية. ونحن ممتنون للأمم المتحدة على دعمها المستمر لمنتدانا ومشاركتها فيه. ونؤيد تمام التأييد فكرة أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجيات بناء السلام تقع على عاتق البلدان الأعضاء. ويمكن للدول الأعضاء تحسين آفاق السلام المستدام من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسية، وإشراك مختلف الأطراف الفاعلة على الصعيد الوطني، وخاصة توفير فرص للشباب والنساء وتعزيز تمكينهم. ولذلك، ينبغي أن تكون سياسة الشمول في جوهر أي استراتيجية لبناء السلام.

في الختام، أود أن أقول إننا يجب أن نعمل معا بصبر ومثابرة من أجل التصدي للتحدي الهائل الذي يمثله بناء السلام للمجتمع الدولي بأسره. ولا يمكننا بناء سلام وأمن دائمين على كوكبنا إلا من خلال الشراكات الفعالة. وكما قال داغ همرشولد،

”يتعين علينا بالأحرى، أن نقبل بالأمم المتحدة على ما هي علي – إنها أداة ناقصة على نحو لا يمكن إنكاره ولكن لا غنى عنها للدول التي تعمل من أجل تحقيق تطور سلمي نحو نظام عالمي أكثر عدلا وأمنا“ (A/3594/Add.1، صفحة ٣).

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يشهد عدد ومستوى المشاركين في هذا الحدث الكبير على الاهتمام الحقيقي بالتصدي للتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. ولكن الأمر المؤسف بشدة هو اغتنام بعض الوفود لهذا المنتدى والفرصة التي يتيحها للدعاية السياسية وتوجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة. وسنركز على المسألة قيد البحث، بدلاً من الانحدار إلى مستواهم في الجدال.

إننا نعتبر المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال بناء السلام إحدى أهم الأدوات في ترسانة المنظمة لمساعدة الدول في معالجة آثار النزاعات ومنع تكرارها. والأمم المتحدة منخرطة في هذا النوع من العمل منذ سنوات عديدة حتى الآن. وتجري الدول الأعضاء استعراضات دورية لهذا العمل، تنظر خلالها في تجارب الدول والوقائع المتغيرة والاقتراحات والتوصيات الواردة في مختلف الدراسات والتقارير.

ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده الشخصية واهتمامه الكبير بمشاكل بناء السلام. وسترسل الجمعية العامة، باعتمادها لمشروع القرار A/72/L.49، إشارة مهمة مفادها أن الدول الأعضاء على استعداد لمواصلة مناقشة التوصيات الواردة في التقرير المواضيعي للأمين العام (A/72/707) بشأن وضع نُهج متماسكة لعمل الأمم المتحدة في مجالي بناء السلام والحفاظ على السلام، واللذين يرتبطان ارتباطا وثيقا أحدهما بالآخر.

وأود التحدث بشكل محدد عن المفهوم الأخير. ففي عام ٢٠١٦، عقب مناقشة مفصلة، اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارين توأم، هما القراران ٢٢٨٢ (٢٠١٦) و ٧٠/٢٦٢، على التوالي، بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وفي هذين القرارين، أوضحت الدول الأعضاء ما الذي تعنيه بأهمية الحفاظ على السلام. وأولا وقبل كل شيء، أكدت أنه يتطلب فهما مشتركا لدى جميع قطاعات المجتمع بشأن ما يجب فعله لمعالجة النزاع وأسبابه الجذرية وتعزيز الانتعاش ومنع الانتكاسات. ويتحمل جميع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني مسؤولية مشتركة عن تحقيق السلام، ويتمثل دور الأمم المتحدة، عند الضرورة، في المساعدة على تعزيز قدرات البلد المتلقي، بالنظر

إلى أن هذا الأخير يتحمل المسؤولية الأساسية عن جميع تلك العمليات.

ولأن الدول المضيفة هي التي تأخذ زمام المبادرة، فإن أي اقتراح لجعل الحفاظ على السلام مجالا جديدا في أعمال الأمم المتحدة يتطلب المزيد من المناقشة. إذ لم تناقش الدول الأعضاء بعد أي نوع من الخطط للحفاظ على السلام ولم تتخذ أي قرارات مقابلة لها.

وكما نعلم جميعا، فإن الأمم المتحدة مطالبة، وفقا للقرارين التوأم، بمساعدة الدول في الحفاظ على السلام في أي مرحلة من مراحل النزاع، وكلما كان ذلك أسرع كلما كان أفضل. ومع ذلك فإننا، عموما، نؤيد أهمية تعزيز جهود الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات تأييدا تاما. يجب أن يتم ذلك وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يورد ذلك بوضوح، وقرارات الدول الأعضاء ذات الصلة. ومن المهم التأكيد على أن الدول نفسها تضطلع بالدور الرئيسي في هذا المجال كذلك، حيث أن قراراتها هي التي تحدد معالم الدعم الدولي، إذا تطلب الأمر ذلك من الأساس.

وبالطبع فإن الوقاية خير من العلاج، غير أن العلاج المناسب يحتاج إلى التشخيص المناسب واختيار سليم للعلاج، وإلا فإن العلاج قد يكون أسوأ من المرض. إننا نعتقد أن لكل نزاع مجموعته الفريدة من الأسباب. وكل حالة منفردة تتطلب اتباع نهج دقيق ونزيه وتحليل متأن والبحث عن حل ملائم على الصعيد الوطني في المقام الأول. فيمكن تطبيق الحلول المقولبة أو المؤشرات العالمية للأزمات المحتملة بصورة غير صحيحة، وقد لا تؤدي إلا إلى إحداث ضرر. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك، للأسف. وينبغي للمساعدة المقدمة من المنظمات الدولية أن تهدف إلى القضاء على الأسباب الجذرية للأزمات وإلى تيسير المصالحة والتنمية، وليس رصد المعايير غير الواضحة التي لا تحظى بإجماع عليها. ومن الضروري كذلك ضمان أن تعمل الدول الأعضاء وفقا لميثاق الأمم المتحدة وليس على أساس مفاهيم خلافية مثل ما يسمى بالتدخلات الإنسانية والمسؤولية عن الحماية.

ويتعين لي كذلك أن أتطرق إلى المسألة الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان. فقد أظهرت ٧٠ سنة من تجربة المنظمة أن هذا الموضوع غالبا ما يشوه ويسيس بهدف التأثير على العمليات السياسية الوطنية. ومع ذلك فإن التدخل في الشؤون الداخلية هو السبب الأكثر شيوعا للنزاعات على الصعيدين الوطني والدولي اليوم. ولا ينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور في ذلك.

فحقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن مترابطة، بلا جدال، غير أنها لا تعتمد اعتمادا مباشرا على بعضها البعض. ولا يمكن للتنمية وحدها أن تكفل السلام، والسلام لا يكفل بالضرورة تحقيق التنمية. ولذلك، من المهم ألا نأخذ الروابط فقط في الاعتبار ولكن كذلك الأهداف المختلفة لتلك العمليات، فضلا عن أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة أو جهاز من أجهزتها مسؤول عن النهوض بفهمها. ومن المهم أن تحترم كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية ببناء السلام وحفظ السلام والدبلوماسية الوقائية والمساعدة الإنمائية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية ولاياتها احتراما تاما، وأن تمتنع عن التعدي على مجالات مسؤولية إحداها الأخرى. كما إن ذلك ينطبق تماما على مهام الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وقادتها والمنسقين المقيمين. إننا نتخذ نهجا حذرا إزاء المقترحات بتركيز جهودها على التنبؤ بالنزاعات المحتملة. وفي رأينا، ينبغي أن تكون أولوياتها هي حل المشاكل القائمة والقضاء على الأسباب الكامنة وراء الأزمات وبناء قدرات وفعالية مؤسسات الدولة، لا أن تكرر عملها أو تحل محله. وفي حال تقديم المساعدة لبناء السلام، ينبغي تحديد معاييرها بأولويات البلدان المضيفة، بدعم من هيئة استشارية حكومية دولية متفرغة، أي لجنة بناء السلام.

إننا نتفق على أهمية ضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لمساعدة الأمم المتحدة في بناء السلام. ويملك الأمين العام بالفعل جميع الصلاحيات والأدوات اللازمة لذلك. فهو، تحديدا، يرأس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وفي إطار تلك الهيئة، له الحق في إشراك جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والصناديق والبرامج في بناء السلام والحفاظ على السلام. فذلك لا يحشد الموارد فحسب، بل ويكفل اتباع نهج منسق في حل المشاكل الإدارية والمالية. ويمكن للصناديق والبرامج، بدورها الاستفادة من خبراتها في العمل مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ومن شأن هذا التنسيق كذلك أن يساعد على منع أي ازدواجية في الجهود.

ولا يمكن كفالة أن تكون الجهود المبذولة في ذلك المجال فعالة إلا بنهج محايد وغير مسيس وشفاف تجاه بناء السلام والحفاظ على السلام. ومن المهم ضمان أن تقدم هذه المساعدة دعما للجهود التي تبذلها الدول المتلقية، من دون توجيه أو فرض الحلول المقولبة. وذلك هو السبيل الوحيد ليكون لدى مساعدة الأمم المتحدة في بناء السلام الفرصة لإحداث قفزة نوعية والمساعدة على تحقيق السلام المستدام.

السيد النور (السودان): يطيب لوفد بلدي في البدء، السيد الرئيس، أن يعبر عن شكره وتقديره وعرفانه للسيد رئيس الجمعية العامة، على تنظيمه هذا الاجتماع رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع الحيوي المتعلق ببناء السلام والحفاظ على السلام. كما يشكر وفد بلدي السيد الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على تقريره عن الموضوع (A/72/707).

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/72/PV.83).

لقد كان العمل من أجل السلام في قلب الجهود الدولية والدبلوماسية التي أدت إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥، لتخليص البشرية من ويلات الحروب. لذلك، فإن تحقيق السلام على المستوى الدولي والإقليمي يقوم على ركائز أساسية، من أهمها احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومواثيق المنظمات الإقليمية ذات الصلة.

لقد أكد تعدد النزاعات الداخلية المسلحة في العديد من الدول النامية، على الصلة المباشرة والارتباط الوثيق بين السلام والتنمية، حيث غالبا ما يؤدي ضعف التنمية أو انعدامها إلى النزاعات المسلحة، التي تعيق بدورها تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يجعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة. وقد أكد قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على الارتباط الوثيق بين بناء السلام واستدامته والتنمية. لذلك، فإن المدخل لتفادي اندلاع نزاعات مستقبلية في الدول النامية هو العمل لتمكين هذه الدول من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي المقابل يمكن القول بأن الخطوة الأولى لتمكين الدول النامية التي تشهد نزاعات داخلية حاليا، من تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي دعم هذه الدول لتحقيق السلام، الذي يصعب بدونه – إن لم يكن يستحيل – تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويطيب لوفد بلدي، أن يقدم أدناه مقترحات أولية حول كيفية تعزيز العمل الجماعي لتحقيق الهدف الكبير المتمثل في بناء السلام واستدامته. ومن أهم هذه المقترحات:

أولا، إحداث تحول هيكلي في العمل الإنساني، بإدماج خلق سبل كسب العيش في العمل الإنساني المرتبط بالنزاعات منذ بداية العمل الإنساني وجعله مكونا أساسيا في العمل الإنساني، بغرض توفير فرص العيش الكريم لمن يتلقون العون

الإنساني والحفاظ على كرامتهم وتحويلهم لمنتجين بدلا من متلقين للمعونة الإنسانية.

ثانيا، التأسيس لجيل جديد من عمليات حفظ السلام يقوم على دعامتين أساسيتين: حفظ السلام الصلب – عمليات حفظ السلام التقليدية، وحفظ السلام الناعم، القائم على دعم برامج بناء السلام واستدامته منذ بداية نشر بعثات حفظ السلام، بحيث يتم إنشاء وحدات للتنمية في كل بعثات حفظ السلام يكون هدفها الأساسي الاستفادة من إمكانيات هذه البعثات في تحقيق التنمية، بجانب إنشاء آلية للتنسيق بين بعثات حفظ السلام وفريق الأمم المتحدة القطري، مقرونا مع إيلاء اهتمام أكبر بالمكون الهندسي في بعثات حفظ السلام، واستخدام أصوله في مشاريع ذات صلة مباشرة ببناء السلام واستدامته، مثل فتح الطرق وتأهيلها، حفر الآبار والحفائر وتأهيلها، وإنشاء المرافق الخدمية الأساسية وغيرها.

ثالثا، تعزيز دور الأمم المتحدة في التوسط في حل النزاعات بأعجل ما تيسر، والتقليل من آثارها السلبية لأدنى درجة ممكنة. رابعا، تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. خامسا، ضرورة مراعاة البيئة المحلية في كل نزاع، وتقديم حلول ومبادرات مبتكرة بالتعاون مع حكومة البلد المضيف والمجتمعات المحلية، وفقا لاحتياجات كل منطقة وثقافتها وظروفها، وعدم التركيز على مجالات بعينها تمثل أولويات المانحين، وإغفال مجالات حيوية لا غنى عنها لبناء السلام واستدامته. سادسا، زيادة الموارد المخصصة لصندوق بناء السلام. ويدعم وفد بلادي في هذا الصدد، المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام. سابعا، إيلاء أولوية قصوى لاختيار شخصيات ذات كفاءة عالية وخبرات متنوعة في عمل الأمم المتحدة لقيادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الدول التي تشهد نزاعات.

لقد أوضحت تجربتنا في السودان أن غياب التنمية أو ضعفها هو أساس النزاعات الداخلية، وأن النزاعات تولِّد نزاعات جديدة، لأنها تستنزف طاقات البلاد وتهدر مواردها الحيوية، وتوقف أو تعطل تنفيذ مشاريعها التنموية وتشوه صورتها وتسمم علاقاتها مع المجتمع الدولي، الأمر الذي يحرمها من استقطاب القروض والمنح الخارجية واستثمارات القطاع الخاص. وبذلك تكون المحصلة النهائية للنزاع هي زيادة معدلات الفقر والحرمان وانعدام الفرص، الأمر الذي يخلق بيئة خصبة لاندلاع نزاعات جديدة. لذلك فإن السبيل الفعال لتفادي اندلاع نزاعات داخلية في المستقبل واستدامة السلام في هذه الدول هو الاستثمار في التنمية بأبعادها الشاملة، وتمكين الدول النامية من تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة وأهداف خطة ٢٠٣٠.

يمثِّل الوضع في دارفور الآن فرصة سانحة لتحقيق الرؤية الجديدة حول بناء السلام واستدامة السلام، وذلك عبر التحول من حفظ السلام إلى بناء السلام واستدامته، ومعالجة جذور النزاع في دارفور، وذلك عبر دعم فريق الأمم المتحدة القطري وتحويل جزء من الموارد المتوفرة من تخفيض المكون العسكري والشرطي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لدعم جهود التنمية في ولايات دارفور، مع العلم بأن هذه الولايات تمتلك موارد طبيعية وبشرية كبيرة يمكن بقليل من الدعم الدولي المدروس بعناية أن تشكّل قاعدة للانطلاق نحو النمو الاقتصادي السريع، وإحداث تحول غير مسبوق في تاريخ المنطقة، يوفر فرص عمل لشبابها، ويستوعب طاقاتهم في الإنتاج، ويعزز جسور الثقة بين مكونات مجتمعاتها ويقضي على الاحتكاكات الضارة بين المزارعين والرعاة، ويوفر بيئة ملائمة لنجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

ختاما، يشدد وفد بلادي على وجود سانحة ذهبية أمام المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة، لبناء السلام واستدامته في دارفور، وتحويل الحديث النظري عن بناء السلام واستدامته

إلى واقع ملموس، يحقق تطلعات أهل دارفور في العيش الكريم من ناحية، ويوفر تجربة عملية ناجحة للأمم المتحدة لتفعيل دورها في بناء السلام واستدامته من ناحية أخرى، بحيث يمكن احتذاؤها والبناء عليها والاستفادة من دروسها في مناطق أخرى. ويأمل وفد بلادي ألا يضيع المجتمع الدولي هذه الفرصة الذهبية، كما يجدد وفد بلادي استعداده للتعاون التام والتنسيق مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين لتحقيق هذه الغاية الكبيرة. فهلاّ تحركنا جميعا لصياغة فجر جديد للأمم المتحدة في بناء واستدامة السلام.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (*تكلمت بالإنكليزية*): تثني ترينيداد وتوباغو على رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع بناء السلام والحفاظ على السلام البالغ الأهمية، خاصة في وقت ينعدم فيه السلام في أنحاء كثيرة جدا من العالم. ويشكّل القراران التوأمان، قرار الجمعية العامة ومجلس الأمن القرار ٢٦٢/٧٠ والقرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل بناء السلام، أساسا هاما لمناقشتنا هذه. ومن الجدير بالذكر أن القرارين يؤكدان ضرورة أن تعمل الدول الأعضاء معا وبصورة أفضل للحفاظ على السلام في جميع مراحل النزاع.

ولذلك ترى ترينيداد وتوباغو أن هذه المناقشة وسيلة لزيادة تعزيز التعددية بغية التغلب على التحديات ذات الصلة ببناء السلام والحفاظ على السلام. وهذه خطوة أولى هامة نحو تعزيز التعددية الفعالة طالما أن عدم وجودها يشكّل في حد ذاته تهديدا للسلم والأمن. ونعرب عن اتفاقنا مع الأمين العام في تقريره عن الموضوع (A/72/707) الذي يشدد على أن الحفاظ على السلام من مسؤولية الدول الأعضاء في المقام الأول.

وقد اعتمدت الدول الأعضاء في هذه القاعة بالذات في عام ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ويعدُّ اعتماد ذلك الاتفاق الهام دليلا آخر على انتصار التعددية، وخاصة التركيز على خطة عمل محورها السكان ولا تسمح بتخلف أحد عن الركب. ولكن يجب ألا تنتهي هذه الخطة الطموحة الشاملة إلى مجرد الخطابة. وبالتالي، تؤيد ترينيداد وتوباغو الرأي القائل بأنه لا يمكن تحقيق السلام دون تحقيق التنمية، وأنه لا تتحقق التنمية إلا بتحقيق بالسلام، كما يستحيل تحقيق السلام والتنمية بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ويكمن التحدي الماثل أمامنا في جعل العالم سلميا وآمنا.

ويشكل هذا مصدر قلق خاص بالنسبة للدول الصغيرة، التي يجب أن تعتمد على سيادة القانون الدولي، وعلى التقيد الصارم من جانب جميع الدول بالمقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى آلية الأمن الجماعي المتمثلة في مجلس الأمن، من أجل ضمان حقها في الأمن والسيادة والتعايش السلمي.

وبالنسبة للدول الصغيرة مثل ترينيداد وتوباغو، وفي الواقع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، يكتسي صون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك بناء السلام والحفاظ على السلام، أهمية خاصة. وإننا نعي تماماً أن التنمية المستدامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلامة وأمن شعبنا. وتقع ترينيداد وتوباغو في منطقة غير متأثرة بنزاع مسلح، ولكنها تتأثر بالعنف المسلح. وتشكّل الجريمة المنظمة عبر الوطنية وشبكاتها العالمية تحديات هائلة لأمن الدول، وخصوصاً للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الواقع، في استراتيجية الجريمة والأمن للجماعة الكاريبية، تم تحديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية بوصفها تهديداً مباشراً كبيراً. وهي تهاجم عمل مؤسسات الدولة، وتُضيف مواطن ضعف جديدة إلى الحوكمة وتعزز عدم الاستقرار. وهي بذلك تقوّض الركائز الأساسية لديمقراطياتنا – سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية.

ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم إلا إذا شاركت المرأة بشكل أكبر في عمليات صنع القرار المتعلقة ببناء السلام والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وبناء على ذلك، واعترافاً بأهمية إسهام المرأة في السلام والتنمية، قدّمت ترينيداد وتوباغو القرار ٦٩/٦٥ – وما فتئت منذ عام ٢٠١٠ المقدم الرئيسي له – بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وتوافق ترينيداد وتوباغو على أن الروابط الهامة بين التمويل المخصص لبناء السلام وبين التنمية مهمة في تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ونشجّع على تنمية آليات التمويل المبتكرة، التي تقطع شوطاً طويلاً في مساعدة البلدان على الحصول على التمويل من أجل بناء السلام والتنمية.

وأخيراً، يدعو بلدي جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى التعهد بالتزامهم المتجدد بالعمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على مساعدة الأمم المتحدة في التحقيق الكامل لالتزامنا ببناء السلام والحفاظ عليه.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، على المبادرة التي اتخذها في تنظيم هذا الحدث الهام. فمسعاه دليل على التزامه القوي بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

تؤيد صربيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/72/PV.83). بيد أني أتكلم بصفتي الوطنية، وأود الآن أن أدلي ببعض النقاط الإضافية.

إن الآثار المترتبة عن تزايد عدد النزاعات والأزمات المترابطة بعيدة المدى ومشحونة بالتوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار. وكثيراً ما تؤدي إلى تهديدات وتحديات تزداد تعقيداً وتخريباً وتدفع إلى عدم اليقين في المستقبل. ولطالما كان السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان في صميم الأمم المتحدة، ولكن الطابع المعقّد لتحديات اليوم يدعو إلى اتباع نُهج مبتكرة، ونحن نسعى جاهدين إلى إيجاد حلول مشتركة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب علينا أن نعزز تعددية الأطراف ودور المنظمة، بما في ذلك من خلال تكييف النظام مع احتياجات عصرنا. وليس بناء السلام والحفاظ على السلام استثناء من ذلك.

وترحب صربيا بتقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707)، الذي قُدّم عملاً بالفقرة ٣٠ من القرارين التوأمين لكل من الجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٠) ومجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) بشأن استعراض هيكل بناء السلام، استناداً إلى المبدأ القائل بأنه يجب السعي إلى السلام في جميع مراحل النزاع بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. ومع نشوء النزاعات في أنحاء مختلفة من العالم في الوقت نفسه، في حين أن جهود حفظ السلام كثيراً ما تكون مثقلة فوق طاقتها، أصبح دور الدبلوماسية في مجالات الوقاية والوساطة والتسوية السلمية للنزاعات أكثر أهمية من أي وقت مضى. توفر الوثائق المشار إليها أعلاه أساساً متيناً لزيادة تعزيز مساعينا المشتركة.

وقلّما تنشأ النزاعات من العدم، وأسبابها الجذرية عديدة وبعيدة المدى. إن الترابط بين مسائل من قبيل القضاء على الفقر، وانعدام اليقين السياسي، ونقص الغذاء والمياه ومكافحة أوجه عدم المساواة يشكّل مرتكزاً حاسم الأهمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولا ينبغي تناولها كلاً على حدة. فلا يمكن تحقيق السلام إلا إذا تحقق ما تعِدُ به خطة عام ٢٠٣٠. فحسب كلام الأمين العام، إن خطة عام ٢٠٣٠ هي المخطط الرئيسي للرؤية المشتركة للمجتمع الذي يسعى العالم إلى الانتقال إليه.

وندرك تماماً أن النمو والتنمية يجب أن يكونا مستدامين وأن يأخذا في الحسبان حماية البيئة، والقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، ووقف العنف ضد النساء والفتيات. ولا يمكن أن يكون هناك نمو أو تنمية من دون السلام والاستقرار، مثلما لا يمكن وجود سلام أو استقرار في الأجل الطويل من دون

النمو والتنمية واحترام حقوق الإنسان. لقد أظهرت تجربة صربيا على مدى العقدين الماضيين أن ثقل هذا النموذج واضح ومهم تماماً. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، وتعزيز سيادة القانون على جميع المستويات، وتوفير العدالة للجميع وتوفير مؤسسات كفؤة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي.

ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية المنظور الإقليمي ودون الإقليمي في التصدي لمسألة بناء السلام والحفاظ على السلام. وقد أتت منظمات دولية مختلفة إلى منطقة البلقان الغربية لأغراض مختلفة وفي أوقات مختلفة، مشاركةً في تعزيز العمليات الشاملة التي لا غنى عنها من أجل التسوية المعاصرة للنزاعات وبناء السلام. وبوصفنا بلداً مضيفاً لعدد من الكيانات الدولية والإقليمية، تدرك صربيا وتقدّر الحاجة إلى العمل بشكل وثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية الرئيسية لإقامة شراكات جديدة بطريقة متناسقة.

وفي هذا السياق، أودّ أن أكرّر ما ذكره بلدي في مناسبات عديدة. إن وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار – وتهيئة الظروف المفضية إلى التوصل إلى حل دائم ومستدام – لمسألة كوسوفو وميتوهيا. كما تقدّر صربيا مشاركة البعثة في تهيئة الظروف اللازمة لضمان الأمن والرخاء واحترام حقوق الإنسان في جميع المجتمعات المحلية في هذه المواقع. إن مساهمات المنظمات الدولية الأخرى العاملة تحت رعاية الأمم المتحدة، مثل قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، هي أيضاً أمر لا يقدر بثمن وموضع تقدير كبير. واستمرار وجودها – وخاصة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو – في أقصى مقاطعة جنوبية لصربيا لا غنى عنه للأمن والاستقرار الشاملين في المنطقة وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا.

وأود الإشارة إلى أن الجانب الصربي في الحوار قد أكّد مراراً استعداده لأن يؤدي دوراً بناء، فضلاً عن استعداده لتقديم التنازلات التي غالباً ما يصعب تحقيقها. وقد أسهم في البحث عن حلول مقبولة من الطرفين للعديد من المسائل المعقدة. لقد شرعنا في هذه العملية اعتقاداً منا بأن حل جميع المسائل المعلّقة في إطار محايد يُسهم في السلم والاستقرار وتحقيق الظروف للتقدم بلا عوائق في منطقة غرب البلقان نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولن يتسنى إلا من خلال الحوار حل جميع المسائل المعلقة وبناء منطقة مستقرة.

وفي الختام، نحن جميعاً ندرك أن عدد التحديات التي تواجه كثيراً من أنحاء العالم كبير، وأن الأمن أمر صعب المراس وعصيّ على الحل، وأننا بحاجة إلى الالتزام المستمر والعمل الشاق للتصدي لها.

لكن في الوقت نفسه يجب ألا تثنينا أو تحبطنا المسافات التي علينا قطعها. في الواقع، وكما قال الأمين العام داغ همرشولد ذات مرة، يجب ألا نقيس ارتفاع الجبل قبل أن نبلغ قمته، فعندها فقط سنرى كيف كان منخفضا. ولكفالة أن نصبح جميعا جزءا من أمم متحدة تحقق الغرض المنشود، يجب أن تجري مداولاتنا بطريقة شفافة وشاملة، وأن تركز أنظارنا على جائزة السلام.

السيد غيموليكا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفنا أن نتكلم في هذا الاجتماع الهام والحسن التوقيت بشأن ضرورة بناء السلام والحفاظ عليه، ونشيد برئيس الجمعية العامة على عقده.

تؤيد أنغولا البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/72/PV.83).

أود أن أبدأ بالتأكيد على المشاعر التي أعربت عنها نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن عمليات حفظ السلام، المعقودة في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧: تنفيذ برنامج الحفاظ على السلام يعني قيام الدول الأعضاء وسكانها بدور الريادة، مع إعطاء الأولوية للحلول السياسية، وجعل المنع أولوية، والاستفادة من الركائز الثلاث للأمم المتحدة – حقوق الإنسان، والسلام والأمن، والتنمية – بطريقة يعزز بعضها بعضا (انظر S/PV.8033).

وعمليات السلام والمنع يجب أن تكون في صميم القيادة والملكية الوطنية الشاملة، ويجب أن تلبي احتياجات ومساهمات جميع شرائح المجتمع، بمن في ذلك النساء والشباب، بوصفها عاملا من عوامل التنمية والسلام. إن طابع تحديات العصر يتطلب منا حشد كافة جهودنا من أجل تحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وبناء على ذلك، فإن الدور الأساسي للمرأة والشباب في بناء السلام والحفاظ على السلام قد برز في القرارين التوأم بشأن استعراض هيكل بناء السلام اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة (القرار ٢٦٢/٧٠) وقرار مجلس الأمن (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية تقرير الأمين العام (A/72/707) الذي يقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تنفيذ هذين القرارين وأهمية ما يقوم به حاليا من إصلاحات بشأن السلام والأمن والتنمية وعلى مستوى الإدارة. وعلاوة على ذلك، فإن هذين القرارين التاريخيين عملا على النهوض بمفهوم الحفاظ على السلام لتعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة في تقديمها المساعدة إلى الحكومات الوطنية في كل مرحلة من مراحل النزاع.

وتدعم أنغولا عمل الأمين العام فيما يتعلق بعملية الإصلاح. ومن أجل تحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة، نحن بحاجة إلى الانخراط في العمل الجماعي القوي وتعزيز التعاون والشراكات، بما في ذلك مع دوائر الأعمال والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

بعد فترة طويلة من الحرب والدمار التي أثرت على نسيجها الاجتماعي والاقتصادي، وقبل كل شيء، نسيجها الإنساني، تعيش أنغولا الآن في سلام وتبذل جهودا قوية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تعميق ديمقراطيتها. ومن الممكن أن نعتبر تلك حالة من حالات النجاح التي يجب أن تجعل جميع الدول في العالم تشعر بالفخر.

وأود في الختام أن أطرح السؤال التالي: هل من المعقول أننا في الوقت الذي نناقش فيه بناء السلام وصونه، نتسبب أيضا في توترات في أنحاء أخرى من العالم؟

السيد غيرتز (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أحطت علما بالرسالة التذكيرية للرئيس بشأن بروتوكول هذا الاجتماع. وأؤيده وسأبدأ مباشرة ببياني.

قبل ثلاث سنوات، اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها إطارا عالميا للتنمية المستدامة يسترشد بالالتزامات الدولية من أجل تحقيق السلام والرخاء على الصعيد العالمي. والغاية الأولى من الهدف ١٦ للتنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية تدعو إلى إجراء خفض كبير في جميع أشكال العنف وما يتصل بها من معدلات الوفيات في كل مكان. وعلى مدى اليومين الماضيين، أعرب متكلم تلو الآخر عن القلق العميق إزاء الكفاح المستمر لتحقيق عالم يسوده السلام، مع التشديد على أهمية المنع، وتسليط الضوء على أن السلام شرط أساسي للتنمية.

يبدو أننا نتفق في الرأي فيما يتعلق بتطلعاتنا إلى عالم خال من النزاع. لكن النشرات الإخبارية تذكرنا يوميا بأننا لا نحقق ذلك الهدف. فالنزاع المسلح وغيره من أشكال العنف لا يزال يحصد خسائر متزايدة بين المدنيين الأبرياء، بما في ذلك في

صفوف حفظة السلام. وأعتقد أننا بحاجة إلى تعزيز جهودنا الجماعية بقدر كبير لإعادة تركيز اهتمامنا على منع نشوب النزاعات وعلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان كسبل لتحقيق السلام. ويجب علينا تكثيف تركيزنا على استراتيجيات منع نشوب النزاعات.

ويجب علينا تشجيع زيادة مشاركة النساء والشباب والمجتمعات الدينية، بما في ذلك القطاع الخاص. وعلينا حشد التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به والمستدام. ويجب أن نتحول صوب السياسات الأكثر شمولا التي تكفل زيادة تكافؤ فرص الحصول على الموارد الطبيعية، والخدمات الأساسية، والأمن، والعدالة، والديمقراطية والحكم الرشيد. ويجب علينا الاستثمار في تنمية الموارد البشرية. ستدعم هذه الجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة لصالح الجميع. فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام، ولا سبيل إلى إرساء السلام من دون تنمية مستدامة. فلنعي جيدا الدروس الواردة في مثل أفريقي قديم: حينما تتصارع الفيلة، فإن العشب هو الذي يعاني.

ما برحت ناميبيا تنعم بالاستقلال منذ ٢٨ عاما الآن. وإذ نتذكر يوميا النزاعات والأوضاع المزرية في جميع أنحاء العالم، أود أن أقدم مثالا من ناميبيا كسبب يبعث على الأمل. نعم، لا يزال بلدنا يواجه تحديات، وكثير منها من عواقب مباشرة للحرب الطويلة والعنف والحرمان في ظل نظام الفصل العنصري الذي عاشه شعبنا على مدى عقود. لكن كما ذكر الرئيس هاجي غاينكوب أثناء تنصيبه كرئيس ناميبيا الثالث، لقد وضع شعبنا رؤية جديدة لتجاوز كراهية الماضي.

لقد عقد الناميبيون العزم على تنفيذ سياسة مصالحة لم تخل من تجارب لكنها شهدت نجاحا كبيرا في الجمع بين مختلف أطياف شعبنا. وقد أدت إلى زيادة التضامن والتعاون والثقة. ووفرت البيئة المستقرة تربة خصبة للحكومة لتنفيذ برنامجها الإنمائي بهدف تحسين نوعية حياة الشعب الناميبي.

نتيجة لذلك، لمسنا فعلا نجاحا في تحقيق مستويات أعلى من الخدمات في مجالات مثل التعليم وتخفيض معدلات وفيات الأمهات والرضع، وعدد الوفيات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من بين أمور أخرى. أما على الصعيد الدولي، فتؤيد ناميبيا بناء السلام من خلال مشاركتها في عدد من بعثات حفظ السلام ومن خلال قيادتها في عرض القرار ١٣٢٥ (٠٠٠ ٢) الذي يشدد على دور المرأة في السلام والأمن.

تلك هي آثار بناء السلام التي لمسناها في ناميبيا، بفضل مساعدة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. فيما يتعلق بالحالة في المنطقة، نواصل في الحقيقة بطريقة ما التغلب على التحديات الاقتصادية والسياسية، لكن دعونا نتذكر مدى ما حققناه. لا نزال عاقدين العزم على التغلب على هذه التحديات وعلى كفالة عدم استثناء أي أحد في كفاحنا من أجل انتشال الناس من الفقر والجوع عن طريق التحرر الاقتصادي.

في هذا السياق، وضعت أفريقيا مخططها الإنمائي، خطة عام ٢٠٦٣، التي تصور أفريقيا التي نصبو إليها. تحقيقا لهذه الغاية، قررنا، في جهودنا الجماعية الرامية إلى وضع أفريقيا على طريق السلام المستدام، إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠. هذا في حد ذاته مساهمة في نزع السلاح العام. من المهم النظر إلى نزع السلاح ليس فقط من منظور الأسلحة النووية والكيميائية فحسب، بل أيضا من زاوية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تؤدي إلى البؤس وتقويض السلام والاستقرار في بلدان الجنوب العالمي، نحث المجتمع العالمي للأمم على الانضمام إلينا في هذه المبادرة الهامة.

في الختام، أود أن أعرب عن القناعة الشخصية للرئيس المؤسس لناميبيا وأبي الأمة، فخامة السيد سام نجوما. الذي ذكّرنا بأنه يمكن تحقيق أهدافنا ومقاصدنا المشتركة لأنّ الشعوب إذا اتحدت وسعت إلى تحقيق المنفعة المشتركة لجميع أعضاء المجتمع فإنها ستنتصر دائما في نهاية المطاف.

السيدة غوادي (إثيوبيا): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، على تنظيم هذا الاجتماع الهام الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام.

لقد جاء عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى في الوقت المناسب نظرا للتحديات غير المسبوقة التي تواجه الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. فكل المؤشرات تدل على أننا نمر بفترة تتسم بتوترات جيوسياسية متزايدة فيما بين الدول العظمى. لقد أصبح الآن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا رئيسيا. وما فتئ الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف يشكلان أيضا خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين. لا تعدو جرائم الفضاء الإلكتروني واحتمال تعطيل البنى التحتية كونها كابوسا. إذ لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأنشطة المتزايدة لمرتكبي الجريمة المنظمة عبر الوطنية يزعزعان الاستقرار في جميع أنحاء العالم. مع ذلك، نشعر بالتشجيع إزاء عملية الإصلاح الجارية التي يضطلع بها الأمين العام لجعل المنظمة مهيأة لتحقيق هدف التصدي للتحديات الأمنية الحالية.

نظرا لضخامة تحديات السلام والأمن التي نواجهها اليوم، لم يعد إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات مجرد خيار. إن مفهوم الحفاظ على السلام يتماشى تماماً أيضا مع هذه الأولوية الهامة، ومن المؤكد أنه أحدث نقلة نوعية جديدة في الطريقة التي ينبغي لنا بها معالجة قضايا السلام والأمن. من هنا، من المشجع أن نلاحظ أن الإصلاحات المقترحة لركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة قد أعطت أولوية للوقاية والحفاظ على السلام بوصفهما من أهدافها الشاملة. نرى هذا أمرا هاما جداً لأنه يوفر الإطار اللازم لتنسيق الاستجابة المتسقة في معالجة الأسباب الجذرية والعنف في مختلف مراحل النزاع.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

نعتقد أن نتائج الإصلاحات ستمكّن الأمم المتحدة من تطوير القدرة المتكاملة للتصدي بصورة شاملة للتحديات الأمنية المعاصرة وذلك، في جملة أمور، عن طريق تقليص الهياكل الموازية والولايات المتداخلة للحد الأدنى وضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة، وتحسين علميات التخطيط والميزانية. نعتقد أن هذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز قدرة المنظمة على تقديم الدعم التشغيلي بفعالية في الميدان، بما في ذلك في المناطق ذات التعقيدات الأمنية حيث تنتشر بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. لهذا السبب نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (A/72/707) عن استعراض هيكل بناء السلام والتوصيات الواردة فيه.

جرى التشديد مرارا ً وتكرارا ً على أن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان مسائل مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا لا انفكاك منه ومن ثمّ هناك حاجة للتعاون بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى من أجل بناء المجتمعات السلمية والشاملة للجميع. كما أكّد التقرير الأخير بكل وضوح أن هناك أيضا حاجة ماسة إلى معالجة التشتت المؤسسي وضمان الاتساق في السياسات والعمليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها لكفالة وضع منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في صميم أعمال المنظمة وأنشطتها.

مهما يكن من أمر، علينا أن ندرك أنه لا يمكننا تحقيق ذلك بدون الاستفادة الكاملة من الدور المحتمل للجنة بناء السلام، لا سيما الأدوار التنظيمية والتوفيقية والاستشارية التي تقوم بها بالترادف مع الأجهزة الرئيسية وذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. وفقا لذلك، نحتاج إلى زيادة إسهامات لجنة بناء السلام، ومواصلة التركيز والمشاركة لكفالة استمرار اللجنة في تعزيز اتباع نهج متكامل واستراتيجي ومتسق. في هذا الصدد، مما يثلج الصدر أن نلاحظ المشورة الشاملة الأخيرة التي قدمتها لجنة بناء السلام إلى مجلس الأمن بشأن عدد من القضايا الإقليمية

والقضايا المتعلقة ببلدان محددة. (يشجعنا أيضاً أن نلاحظ تشديد الأمين العام في مقترحه المتعلق بالإصلاحات على الدور الحاسم لمكتب دعم بناء السلام في ربط ركيزة السلام والأمن بالجهود الإنمائية والإنسانية.

نعتقد أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تتصدى وحدها للتحديات الأمنية الدولية العديدة. لكي نحقق الهدف النهائي المتمثل في الحفاظ على السلام، ثمة حاجة إلى تعزيز الشراكات مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والحكومات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الخاصة في جميع دورات النزاع، بما في ذلك الوقاية، وحفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، وتسوية النزاعات وبناء السلام. فعلى سبيل المثال، مما لا شك فيه أن جهود بناء السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي تماشيا مع تنفيذ إطار سياسته في إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع، ومبادرة التضامن الإفريقي تكمل عمل لجنة بناء السلام. يحدونا الأمل في أن يكون الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الدوليين وسيلة لزيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في بناء السلام والحفاظ على السلام في أفريقيا. نرحب أيضاً بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين لجنة بناء السلام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي توفر إطاراً للتعاون والشراكة في مجال بناء السلام.

في نهاية المطاف، من الطبيعي أن يكون الحفاظ على السلام مسعى وطنيا، وأن تكون الملكية الوطنية وشمول جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، عناصر أساسية في تحقيق هدف الحفاظ على السلام. إن ما هو مطلوب حقاً من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين تقديم المساعدة في بناء القدرات الوطنية والمحلية من أجل الحفاظ على السلام. ينبغي شرح ذلك بشكل جيد للغاية وأن يفهمه الجميع لتجنب حدوث أي سوء فهم. من الأهمية المطلقة بناء الثقة اللازمة بين الدول الأعضاء لتيسير تنفيذ هذا النهج الجديد وتفعيله في بناء السلام والحفاظ على السلام.

أخيراً، نعتقد أن هناك حاجة إلى تغيير العقلية، الأمر الذي بدونه لا يمكن لأي عدد من التعديلات الهيكلية والابتكارات أن يساعدنا في بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق السلام والأمن المستدام وتجنب ما يمكن أن يكون كارثة تنطوي على عواقب وخيمة.

لا ينبغي اعتبار ذلك أمرا صعبا للغاية أو معقدا إذ يمكننا أن نبدأ بداية طيبة بالعودة إلى التزامنا السابق بالتعددية، التي لولاها ما كان إنشاء الأمم المتحدة متصوراً، وبلجم السعي القصير النظر وغير المنضبط لتحقيق المصلحة الوطنية، وهي عنصر أساسي في ذلك الإنشاء حيث لقنتنا الحرب العالمية الثانية درسا إذا تجاهلنا سنكون عُرضة للخطر ومما لا شك فيه أننا نمر في وقت يتطلب منا قدرا كبيرا من الحكمة في العلاقات فيما بين الدول.

السيد لوبيز لفادو (أندورا) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

قبل سنتين، اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن قرارين توأمين بشأن استعراض هيكل بناء السلام (القراران ٧٠/٢٦٢ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، على التوالي). يشدد القراران على المسؤولية الرئيسية للدول عن تعزيز السلام وأهمية تعزيز عمل المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات

نشهد اليوم تدهورا في الجهود التي يبذلها العالم للنهوض بالمبادئ والقيم التي قامت عليها الأمم المتحدة، ولذلك نود أن نؤكد مجددا التزامنا بالسلام ودعمنا لتعددية الأطراف. إنّ الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام تشير إلى الطريق المفضي

إلى بلوغ منظمة أكثر كفاءة واتساقا وقادرة على التكيف على نحو أفضل مع التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. لذلك، نعرب عن دعمنا للمقترح الذي قدمه (A/72/707) لتركيز مبادراته للسلام على تحسين الوقاية.

إن أندورا إحدى الأماكن القليلة التي نجحت في الحفاظ على السلام طيلة قرون. لقد اضطلعت مؤسساتنا بدور رئيسي في توطيد دعائم السلام الدائم من خلال إبرام اتفاق بين الذين قاموا سابقا بشن الحرب. استمر هذا الميثاق بالفعل، وظل يشكل الأساس لتاريخنا، حيث رسخ هيكلنا المؤسسي وحدة هذا الصك عن طريق سيادة القانون على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي. وبالرغم من تقاليدنا العريقة، ندرك أنه لا ينبغي أبدا اعتبار السلام أمرا مسلما به. بل علينا مسؤولية دعم ثقافة السلام هدفها وأساسها مع التزام لا بد من رعايته والحفاظ عليه وتقاسمه من منظور شامل ومتعدد الجوانب.

فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، حدد هذا الاجتماع الرفيع المستوى التعليم بوصفه عنصرا رئيسيا في تزويد الأطفال والشباب بالتعليم ومهارات الفكر التحليلي الموضوعي للوصول إلى الحقيقة. أندورا بلد أيضا جعل التعليم إحدى أولوياته، خاصة التعليم من أجل المواطنة العالمية. إن التشجيع على النهوض بثقافة ديمقراطية تحترم التنوع، والتعليم من أجل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، من شأنه أن يؤدي دورا أساسيا في تشكيل المواقف والمهارات لدى شبابنا الذين يعملون على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ومن ثم تعزيز ثقافة السلام. يجب أن يقترن أيضا تعزيز ثقافة السلام بإصلاح المنظومة الإنمائية. فتعزيز التنمية المستدامة يعني، إلى حد كبير، معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. لذلك، نؤيد الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام التي تسعى إلى تحقيق درجة أعلى من الكفاءة والمساءلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ووضع نظام جديد قادر على إحراز المزيد من النتائج في الميدان.

ونتفق مع الرأي القائل بأن السلام لا يعني غياب النزاعات فحسب، بل أيضا توفر الشروط والآليات اللازمة لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية من قبيل التنمية المستدامة، والوقاية، واحترام حقوق الإنسان. أندورا تود أن تنضم إلى المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تعزيز تهيئة الظروف اللازمة لتوطيد السلام المستدام وصونه.

السيدة إكيلز – كوري (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، يا سيادة الرئيس لايتشاك، على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لإظهار الدعم للحفاظ على السلام، وللمفهوم الهام القائل إن بناء السلام يبدأ قبل فترة النزاع وبعدها وينطبق على جميع مراحل النزاع، أي قبله وأثناءه وبعده.

يتعين على جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة أن تشارك في الحفاظ على السلام. علينا أن نقرّ بأن السلام لا يعني غياب النزاعات؛ إنه ليس مجرد إسكات المدافع. السلام يُبنى على مر الزمن، وغالبا ما يتطلب إعادة بناء شامل للعلاقة بين الحكومة ومواطنيها، وبين المواطنين في المجتمع الخارج من النزاع أو المتجه صوبه. لا تستطيع بعثات حفظ السلام وحدها تحقيق السلام الدائم. يمكن للبعثات بل ينبغي لها أن تساعد في تهيئة المجال لتوطيد السلام، لكنها يجب أن تكون جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا. الأهم من ذلك، أنه يتعين على الحكومات أن تضطلع بدورها. لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام في الأجل الطويل بدون الحلول السياسية والالتزامات الميدانية، بما في ذلك ما يتعلق منها باحترام حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها. إذا أرادت الأمم المتحدة تحقيق السلام، عليها أن تغيِّر من أساليب عملها. إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة مبادرات الأمين العام للإصلاح التي تركز على الحاجة إلى مزيد من التكامل بين جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة لضمان أن تكون منظمة أكثر اتساقا وفعالية وكفاءة.

نؤيد بقوة تركيز الأمين العام على منع نشوب النزاعات. يجب علينا إعادة توجيه المنظومة نحو منع نشوب النزاعات من خلال معالجة أسبابها الجذرية قبل أن تؤدي إلى حدوث أزمة. نحن نؤيد اقتراح الأمين العام لدمج مكتب دعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية، وهذا تغيير هيكلي هام. ونشجع أيضا الأمين العام على القيام بعمل فيما يتعلق بتقريره عن الحفاظ على السلام (A/72/707)، ويشمل ذلك بالتحديد إنشاء الأطر الاستراتيجية المتكاملة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وزيادة التعاون المشترك بين الركائز على صعيد البلد. وينطبق ذلك بصفة خاصة على حقوق الإنسان.

نحث أيضا مكتب دعم بناء السلام على أن يكون موردا أكثر نفعا للدول الأعضاء، من خلال تقديم أفضل الممارسات المفصلة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. غير أننا لا نعتقد أن إنفاق الأموال على النزاع من شأنه أن يجلب السلام. إن بناء السلام لكونه أحدث مبادرة للأمم المتحدة لا تزال تحاول إثبات نفسها، ينبغي تمويله من التبرعات الطوعية، وعدم ربطه بميزانية حفظ السلام. يتعين علينا تعزيز العلاقات التشغيلية بين حفظ السلام وبناء السلام. تدعو الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن وضع خطط قابلة للتنفيذ للانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام.

إن ليبيريا نموذج جيد على العمل الوثيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. لقد عملت الأمم المتحدة مع حكومة ليبيريا والمجتمع المدني على وضع خطة يمكن أن يدعمها جميع الأطراف. بعد حوالي ١٥ عاما من حفظ السلام وبعد الانتخابات الرئاسية الناجحة التي جرت في العام الماضي، أغلقت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أبوابها وحلت مكانها الحكومة الليبيرية، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القُطري. هذه قصة إيجابية تفتخر بها الأمم المتحدة ونموذج عظيم تستعمله في الترتيبات الانتقالية المقبلة. ولئن كانت كل حالة مختلفة عن غيرها، فإن العنصر الأساسي للنجاح هو مشاركة البلد المضيف والقوات الأمنية والأجهزة القضائية والناس في المجتمع المدني، بما في ذلك القيادات النسائية والشبابية، والناشطون في مجال حقوق الإنسان، والخبراء في العدالة الانتقالية والأطراف الأخرى. بناء السلام يساعد في إحضار الجميع إلى نفس الطاولة، وتتيح سلطته التنظيمية هناك فرصة للجميع لإبداء آرائهم. لا يمكن تحقيق عمليات الانتقال إلى السلام على نحو فعال ودائم إلا بعد أن يحدث ذلك.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بعملية بناء السلام، وتتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لتعزيز السلام في عالمنا.

السيد الرويعي (البحرين): شكرا، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام بشأن استدامة السلام من أجل البحث عن نهج جديد للسلام وزيادة فاعليته ليتواكب مع التحديات التي تواجه عالمنا اليوم. وفي هذا الصدد، نشير إلى تقرير الأمين العام (A/72/707) عن بناء السلام والحفاظ على السلام.

يتطلب بناء السلام والمحافظة عليه جملة من البرامج والآليات في مجال حقوق الإنسان والتنمية وسيادة القانون. إذ أن السلام ليس مجرد غياب الحرب، بقدر ما هو تهيئة الظروف المواتية لاستدامته. وترحب مملكة البحرين برؤية الأمين العام لإصلاح المنظمة، مع التركيز على ربط عملية الإصلاح بالركائز الثلاث، وهي حقوق الإنسان والتنمية، والأمن والسلم، لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى وجه الخصوص دور المرأة والشباب في صنع وبناء السلام. ويتطلب تنفيذ هذه الرؤية النهوض بكافة أجهزة وإدارات الأمم المتحدة وتعزيز جهودها من خلال تبسيط الممارسات وتسهيل آليات وثقافة العمل، حتى تثبت المنظمة كفاءتها في مدى قدرتها على مواجهة التحديات، تحقيقا لرغبة الدول الأعضاء في رؤية منظومة شاملة في ركيزة السلم والأمن.

إن مملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المُفدى حفظه

الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، حافظت على نهجها الراسخ في تعزيز أطر الشراكة والتعاون مع كافة أجهزة وهيئات الأمم المتحدة، إيماناً بالدور الذي تضطلع به منظمتنا في التوصل إلى عالم أكثر استقراراً ورفاهية.

لقد أكدت المملكة أمام الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة (انظر A/72/PV.20)، في الكلمة التي ألقاها معالي وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة عن إيمانها، وبشدة، بأن تحقيق الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط والعالم ككل يستوجب إرادة سياسية مشتركة وعملا جادا ومتكاملا من الجميع، يكفل احترام الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الدول، من مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية، لنتصدى معا لأكبر تحد يواجهنا، وهو الإرهاب وردع كل من يدعمه ويموله من دول وكيانات وأفراد، لا سيما وأن الإرهاب الآن لا يقتصر على تنظيمات إرهابية يمكن محاربتها والقضاء عليها، وإنما أصبح أيضا أداة لدول تسعى إلى خلق الأزمات في الدول المستهدفة، خدمة لمصالحها الخاصة، ما يجعلها شريكا أصيلا في الجرم الإرهابي وعاملا من عوامل زعزعة الأمن والسلم الدوليين.

وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لأمن واستقرار منطقتنا، فقد حرصت مملكة البحرين على إقامة شراكات استراتيجية مع محيطها وحلفائها للعمل على ضمان الأمن في المنطقة ومكافحة الإرهاب وتوفير الحماية لطرق الملاحة والتجارة العالمية.

وختاما، فإن مملكة البحرين ستواصل التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لإرساء ركائز الأمن والسلام وتحقيق التنمية المستدامة، بما يخدم شعوب العالم والأجيال القادمة.

السيد الخياري (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ عليه. إن النزاعات الدولية الصعبة الحالية، فضلا عن تزايد عدد النزاعات داخل الدول وفيما بينها، تدعونا إلى استخلاص الدروس من تجاربنا وتقييم التدابير التي اتخذناها وجعل منع نشوب النزاعات في صميم ولاية منظومة الأمم المتحدة.

وكما أشار الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية (انظر A/72/PV.83)، يجب زيادة الاستثمار في منع نشوب النزاعات. إن مبلغ الـ ٢٣٣ بليون دولار التي أنفقتها البلدان على التدخلات الإنسانية وحفظ السلام واستضافة اللاجئين ينبغي إعادة توجيهها إلى تعزيز آليات الإنذار المبكر ومناصرة القيادة على الصعيدين الإقليمي والوطني من أجل تعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات. ونعتقد أن من المهم، في ذلك الصدد، تسليط الضوء على خمس نقاط نعتبرها أساسية لتعزيز السلام والحفاظ عليه على نحو فعال على نطاق منظومة الأمم المتحدة بالكامل.

أولا، وكما أبرز عدد من المتكلمين، فإن الحفاظ على السلام هو أحد عناصر الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة – الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. ونعتقد، في ذلك الصدد، أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي ذخر لجميع الدول الأعضاء، وينبغي لنا، بالتالي، ألا ندخر جهدا في دعم قدرة المنظمة على تنفيذها بصورة شاملة وأن نوفر ونكرس كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك الهدف. ولا أكاد أحتاج إلى أن أُذكر هنا بأن ما يغذي تكرار النزاعات هو الفقر والاستبعاد الاجتماعي والتفاوت المنهجي.

ثانيا، نعتقد أنه لا تزال هناك أهمية قصوى لتعزيز المبادرات التي تقودها المجتمعات المحلية بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي وإيجاد حلول على مستوى القاعدة الشعبية للمظالم المحلية.

وقد ربط الأمين العام ذلك المفهوم بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وأعاد التأكيد على أن تعزيز التماسك الاجتماعي، بما يكفل النظر إلى التنوع باعتباره أمرا مفيدا وليس تهديدا، هو استثمار في الحفاظ على السلام. وإذ تتزايد المجتمعات تعددا في الثقافات وتعددا في الأعراق وتعددا في الأديان، يجب أن يشعر الناس بأن هوياتهم مُقدرة حتى وهم يشعرون بالانتماء إلى المجتمع الأوسع. والمجتمعات المحلية والمنظمات الشعبية هي أفضل الأماكن لإبراز احتياجاتهم ومناقشة السبل الممكنة لتلبيتها.

ثالثا، يرتبط تعزيز الحفاظ على السلام ارتباطا قويا بالتأثير المفترض لدور المرأة في التصدي للأسباب الجذرية للنزاع. وينبغي لنا أن نختار تعزيز القيادة على مختلف المستويات وفي مختلف السياقات بقوة. ونشيد، في ذلك الصدد، بزيادة نفقات صندوق بناء السلام المخصصة للبرامج التي تستهدف تأثير المرأة على أرض الواقع بنسبة ٥٠ في المائة. وإنه لأمر محوري حقا تشجيع مشاركتها الفعالة في عملية الوساطة، كما قيل بالفعل في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، وفي القرارات الأخرى للجمعية العامة بشأن الوساطة.

رابعا، يحدد الأمين العام في تقريره (A/72/707) عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، خيارات لزيادة تمويل بناء السلام وإعادة هيكلته وتحسين ترتيب أولوياته. ويحدد التقرير إمكانيات التمويل الابتكاري، بما في ذلك من خلال الوفورات في التكاليف المستندة إلى الشراكات في الميزانية بين عمليات حفظ السلام والقطاع الخاص. وينبغي لنا النظر بعناية، كدول أعضاء، في الخيارات المختلفة التي اقترحها الأمين العام من أجل تنفيذ استجابة مستدامة ويمكن التنبؤ بها للنزاعات.

خامسا، يمكن، حسبما أبرز التقرير المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي، ”سبل السلام: النُّهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“، أن يوفر بناء نظام موسع للعمل الوقائي ما يتراوح بين ٢٠ بليون دولار إلى ٧٠ بليون دولار في السنة. ولذلك، ينبغي أن يكون التركيز على الوقاية هو أولويتنا وهدفنا النهائي.

ختاما، إن من واجبنا أن نكفل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والولاية المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠، أن تشمل الوقاية جميع ركائز عمل الأمم المتحدة، حتى نتمكن من العمل بشكل فعال لتحقيق السلام الدائم.

السيدة إيغيل (الجزائر) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، التي تشكل معلما حاسما في مسعانا المشترك من أجل تحقيق السلام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الثاقب بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707)، الذي يبرهن على التزامه القوي والثابت بمنع نشوب النزاعات. وإننا ندعم جهوده الرامية إلى جعل منع نشوب النزاعات في صميم خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والأمن من خلال اقتراحه لإصلاحات تعزز بعضها بعضا.

إن اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن للقرارين التاريخيين بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (القرار ٢٦٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على الترتيب) كان بالتأكيد نقطة تحول في نهج الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات، إذ أنه يؤكد التزام المنظمة بالحفاظ على السلام باعتباره غاية شاملة وعملية للتصدي للتحديات المستمرة للنزاع وإرساء الأساس للحلول الدائمة. ولدى التصدي لتعقد النزاعات المعاصرة، يجب علينا أن ندرك أهمية منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية بالتشجيع على تحول نمطي صوب نهج شامل يعطي الأولوية للحلول السياسية بدلا من إدارة النزاعات

بعد نشوبها، وبالتالي، التأكيد على مفهوم أن الحفاظ على السلام يشمل جميع دورات النزاع وهو أساسي لاستقرار طويل الأجل وسلام دائم. ولضمان نجاح جهودنا الجماعية لبناء السلام والحفاظ على السلام، نعتقد أن العناصر التالية ضرورية.

أولا، يجب علينا تعزيز الملكية والقيادة الوطنية على نطاق واسع وشامل، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة لكل حالة وبلد على حدة بعيدا عن مفهوم النهج الواحد المناسب للجميع. ثانيا، هناك حاجة إلى التغلب على التجزؤ الحالي في أنشطة الأمم المتحدة بالربط بين جوانب عملها عبر الركائز الثلاث من خلال نهج أكثر اتساقا واستدامة من جانب الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، كل من منطلق المسؤوليات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ثالثا، يجب علينا معالجة الصلة بين الأمن والتنمية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. رابعا، يجب انخراط المزيد من النساء والشباب في مبادرات منع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي، FemWise-Africa، التي عقدت أول اجتماع لها في الجزائر في كانون الأول/ديسمبر. خامسا، يجب كفالة التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به ومنحه الأولوية على نحو أفضل من أجل دعم الحفاظ على السلام وأنشطة منع نشوب النزاعات. سادسا، يجب تعزيز إقامة شراكات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، من خلال تحسين التنسيق والتفاعل بين مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتركيز على بناء القدرات، ومعالجة الأسباب الجذرية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى الإرهاب والتطرف والتطرف العنيف.

تسعى الجزائر، في إطار جهودها النشطة للمساعدة على استقرار المناطق المجاورة، إلى تعزيز الوقاية وحل النزاعات بالوسائل السلمية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالدعوة إلى الحلول السياسية والوساطة والحوار الشامل والمصالحة الوطنية، في ظل الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدة وتماسك الشعوب. ونواصل أيضا العمل على تعزيز التسوية السلمية للنزاع في أفريقيا وتعزيز الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

تسعى الجزائر، عقب الخروج من مأساة على الصعيد الوطني خلال التسعينيات والانتصار في معركتها ضد الإرهاب، إلى تهيئة الظروف اللازمة للاستقرار والتنمية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. إن سياسة الوئام المدني وعملية المصالحة الوطنية لدينا التي أطلقها فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تسهم إسهاما كبيرا في إعادة السلام والاستقرار إلى البلد. وتقوم الجزائر حاليا بتنفيذ نهج وقائي يهدف إلى بناء مجتمع يتسم بالقدرة على الصمود والاستقرار. واجتثاث التطرف ومكافحة التطرف العنيف أمر أساسي لتحقيق ذلك الهدف. وتشمل سياستنا للقضاء على نزعة التطرف العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والدينية والثقافية. وهي تركز أساسا على التصدي لجميع العوامل المتصلة بالتهميش والإقصاء وتتعلق بتعزيز المصالحة الوطنية، والديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص، وتمكين المرأة، والتعليم، وتوفير فرص العمل للشباب.

ختاما، من الأهمية بمكان تسليط الضوء على أن مداولاتنا بشأن الحفاظ على السلام ينبغي أن تقودها الدول وأن تجرى بطريقة شفافة وشاملة. فالحفاظ على السلام هو أولا وقبل كل شيء مسؤولية الدول الأعضاء، كما أشار إلى ذلك الأمين العام عن حق في تقريره.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): نشعر بالامتنان حقا لكم، سيدي الرئيس، على عقد اجتماع اليوم الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. حينما

كان يجري التخطيط للاجتماع، ما كان لأحد أن يتخيل السياق الدولي الذي سنعقد فيه الاجتماع اليوم.

اليوم نعيد جميعا رسميا التأكيد على التزامنا بالحفاظ على السلام. بيد أنه تتطور حولنا في كل مكان نزاعات لم يسبق لها مثيل، مصحوبة بالعدوان العسكري المباشر والاستفزازات على الصعيد الوطني والتهديدات والخطاب العدواني. ويجبر مئات الآلاف من الأشخاص على المعاناة بسبب الأطماع الجيوسياسية العدوانية لبعض الدول. إن العالم ينزلق فعليا نحو حرب باردة جديدة، وهو على وشك التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل. ووفقا لبعض المؤشرات الرسمية، نشوب حرب عالمية ثالثة ليس مجرد ممكنا بل واقعا بالفعل. ما نشهده اليوم من سياسة وتكنولوجيات العسكرية هو أن الحرب لا تأخذ دائما شكل المعارك الجماعية بالدبابات والجيوش والمدفعية والطيران والقوات البحرية. ووفقا لبعض التقييمات، ما لا يقل عن ثلث جميع الدول ضالعة اليوم بطريقة أو أخرى في عمليات قتالية، وهو أكثر من عدد الدول التي شاركت في الحرب العالمية الثانية.

لقد شهدنا جميعا في الآونة الأخيرة الأحداث التي وقعت في سورية والتي تشكل عدوانا صارخا ضد دولة ذات سيادة عندما تعرضت دمشق لقصف صاروخي شديد، بناء على ادعاءات غير مثبتة وفي تجاوز لمجلس الأمن. وبنفس الطريقة أيضا بدأت الحرب في العراق في وقتها، وحتى الآن ربما لا يزال هناك من يبحث عن أسلحة الدمار الشامل هناك. لقد أصبح الشعب السوري رهينة في هذه المواجهة، وبينما لحقت بتنظيم الدولة الإسلامية هزيمة نكراء، لا يوجد في الأفق نهاية للحرب.

ودرجة المواجهة بين الدول الأقوى في العالم قد وصلت الآن إلى نقطة حرجة. والاتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية، والتلاعب والأكاذيب على أعلى مستوى دولي، ونشر أخبار زائفة، والاضطهاد السافر للبلدان غير المتعاونة وفرض الجزاءات ومكافحة الجزاءات – كل ذلك دفع الحالة إلى نقطة العبثي.

فبالنسبة لبعض قادة الدول، أصبحت الحرب طريقة لتأكيد الذات سياسيا. وهذا كله يحدث على خلفية أزمة حقيقية في الدبلوماسية وفي الأمم المتحدة، وهي المنظمة الدولية الرئيسية المكلفة بمنع نشوب النزاعات الدولية وإنهائها.

وفي رأينا، من بين أمور أخرى، يوحي وضع القوة العظمى ويفرض مسؤولية فائقة عن صون السلم والأمن الدوليين. وإلا فإن القوى العظمى قد تصبح كالهمجي المسلح ب صاروخ من طراز توماهوك.

لطالما تقيدت بيلاروس بمبادئ السياسة السلمية غير التصادمية في العلاقات الدولية. ونحن لا نشارك فحسب بنشاط في تنفيذ مبادرات السلام في منطقتنا، أوروبا الشرقية، بل نحن أيضاً من الجهات المانحة من أجل قضية الاستقرار والأمن الإقليميين. ومنذ عام ٢٠١٥، اقترح ألكسندر لوكاشينكو، رئيس جمهورية بيلاروس، الذي تكلم في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السبعين (انظر A/70/PV.15)، أننا بحاجة إلى إجراء مناقشة جديدة واسعة النطاق بشأن مبادئ تعايش الدول في المستقبل، وأن رفاه شعوبنا وتنميتها يرتبطان ارتباطاً لا ينفصم بقضايا ضمان السلام والأمن العالميين. إن تنفيذ مبادرة بيلاروس لإعادة إنشاء عملية شاملة لتوجيه العلاقات بين الشرق والغرب، على غرار عملية هلسنكي، يمكن أن تُقدّم لنا جميعاً فرصة في مستقبل من الهدوء والسلام والأمن الجيوسياسي.

ويكتسي الكفاح الحقيقي من أجل السلام – ولكن الكفاح وليس الحرب – أهمية خاصة اليوم. إن العجز السياسي لبعض الجهات الحكومية، إلى جانب الجماعات المتطرفة التي تغطي نفسها بعباءة الدين، على خلفية التراكم العالمي لأسلحة الدمار الشامل والهجمات الإرهابية التي توغل في البدائية والتي لم تعد تحتاج إلى إعداد متأنّ أو تمويل رئيسي – كل ذلك يُحوّل العالم بأسره إلى مسرح محتمل للحرب. وينبغي ألا تدعم النزاعات الدول المسؤولة المتحضرة، وألا تخلق بؤراً جديدة

للنزاعات أو تدخل في حروب الجزاءات. وينبغي أن تتعلم التحدّث إلى بعضها البعض مرة أخرى، والتوصل إلى اتفاقات، وإبداء الإرادة السياسية، والتخلي عن طموحاتها والاتحاد باسم السلام والازدهار العالميين. إن الحفاظ على السلام يقع على كاهل الدول أنفسها. ويرتهن مستقبلنا المشترك حصراً بالجهود المبذولة بحسن نية من جميع البلدان.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/72/PV.83).

منح تأسيس الأمم المتحدة شعوب العالم، التي استهل الميثاق باسمها، أملاً جديداً بإمكانية أن تضطلع هذه المنظمة بالمسؤولية الأساسية المناطة بها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتجنيب البشرية ويلات الحروب وآلامها، وفي التزامها ببناء السلام والحفاظ عليه وبالتالي على ضرورة منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية، مع التأكيد على المسؤولية الرئيسية للحكومات الوطنية عن تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة الرامية إلى الحفاظ على السلام.

وترى الجمهورية العربية السورية أن بناء السلام والسلام المستدام في عالمنا اليوم يقتضي التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على احترام مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. والسؤال هنا هو: كيف تستقيم كل هذه الأحكام الهامة مع ممارسات بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة ممن لا تقيم وزنا للميثاق ولمبادئ القانون الدولي؟

ثانياً، الحفاظ على سيادة واستقلال الدول وتوقف الدول الطامعة في العالم عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومحاولة تغيير أنظمة الحكم فيها بالقوة أو عن طريق التحريض وإشعال الفتن الداخلية. والسؤال هنا هو: هل بنى التدخل والتآمر الخارجي السلام في العديد من دول العالم التي حولها هذا التدخل إلى دول تشتعل فيها نيران الحروب وإلى مرتع لكل شذاذ الآفاق من إرهابيين ومرتزقة يعيثون فيها قتلاً وتخريباً، ودفع بالكثيرين من سكانها إلى النزوح واللجوء والهجرة؟

ثالثاً، إنهاء الاحتلال الأجنبي الذي يشكل العائق الرئيسي الأول أمام بناء السلام والسلام المستدام في أي مكان في العالم. لأن الاحتلال الأجنبي لا يهدد فقط السلم والأمن في المنطقة الموجود فيها بل يهدد السلم والأمن العالمي. والسؤال هنا هو: كيف يمكن أن نبني سلاماً دائماً وشاملاً في منطقتنا في ظل وجود احتلال إسرائيلي يحتل الأرض العربية منذ عشرات السنين ويرفض الانسحاب منها وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، ويرفض تطبيق مئات القرارات الدولية الصادرة عن هذه المنظمة المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والانسحاب الفوري منها، ويمارس كل أشكال الانتهاكات والعدوان بحق سكانها، إضافة إلى ممارسة العدوان المباشر ضد بلادي سورية؟

رابعاً، رفع الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب التي تفرضها بعض الدول من أجل ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على دول أخرى، والتي تمثل انتهاكاً سافراً للقانون الدولي ومبادئه القائمة على السيادة والمساواة في السيادة.

خامساً، مكافحة الإرهاب وتوقف الدول الداعمة للإرهاب عن دعمه والاستثمار فيه، هذا الإرهاب الذي يقضي بتواجده في أية بقعة من العالم على أية فرصة لبناء السلام والسلام المستدام. ليس ذلك فحسب، فالإرهاب ظاهرة عابرة للحدود وعابرة للقارات أيضاً ولا يمكن أن يتوقف عن التمدد إذا لم تتم مكافحته ومحاربته واجتثاثه على المستوى الدولي. وهذا يقتضي التأكيد على أن أي جهد لمكافحة الإرهاب لن يكتب له النجاح في حال تم على نحو يتعارض وأحكام الميثاق

ومبادئ القانون الدولي ودون التنسيق المسبق والتعاون الكامل مع حكومات الدول المعنية.

ادعى وزير خارجية النظام التركي من على هذه المنصة يوم أول أمس (انظر A/72/PV.83) أنه يجب على الدول أن تتدخل لمنع الصراعات، وأنه في حال نشوبها فإن على الدول أن تتدخل لوقفها. إن ما قاله الوزير التركي يمثل أعلى درجات النفاق، فحكومة بلاده، مع حكومات دول أخرى في المنطقة وخارجها، كانت السبب الرئيسي وراء نشوء ظاهرة الإرهاب في سورية قبل سبع سنوات، وعملت على فتح حدودها أمام شتات الإرهابيين من مختلف دول العالم، وأنشأت لهم مراكز تدريب على أراضيها، وقدمت لهم كافة أشكال الدعم لقتل السوريين، وهي أول من سهّل امتلاك المجموعات الإرهابية للمواد الكيميائية السامة داخل سورية لترتكب جرائمها المتتالية بحق السوريين من مدنيين وعسكريين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور غريسا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): إن بناء السلام هو أحد أهم أنشطة الأمم المتحدة، ولذلك يستحق الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي. ويودّ الكرسي الرسولي أن يؤكد على خمس أولويات لبناء السلام والحفاظ على السلام.

أولاً، يمكن للأمم المتحدة وينبغي لها أن تجدد التزامها بجهود بناء السلام وزيادتها، بما في ذلك عن طريق ضمان تنفيذ إجراءات العمل الموحدة في جميع المجالات، ووضع استراتيجيات الانتقال والخروج الفعالة، وإجراء التحليل المستمر، وتعزيز أوجه التآزر والاتساق وتكييف استجاباتها باستمرار.

ثانيا، باعتبار المجتمع الدولي جزءا لا يتجزأ من الدبلوماسية الوقائية، ينبغي له أن يركز على بناء القدرات المؤسسية في الدول حيث توجد حالات صراع محتملة أو وشيكة، وهي خطوة أساسية أيضا لضمان نجاح عمليات الانتقال من النزاع إلى السلام الدائم.

ثالثا، من أجل بناء سلام مستدام، تجب المعالجة الحازمة للتدفقات غير المشروعة وتكديس الأسلحة. ويمثل القضاء على الاتجار بالأسلحة والتمويل غير المشروع اللذين يسهمان بشكل مباشر أو غير مباشر في حدوث الفساد وارتكاب جرائم فظيعة، عنصرا أساسيا في الحفاظ على السلام.

رابعا، إن استيعاب الجميع هو أحد الجوانب البالغة الأهمية للسلام المستدام. وينبغي أن تشمل جهود وعمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام جميع قطاعات المجتمع. وينبغي أن تؤدي المرأة أن تؤدي دورا نشطا في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وتسويتها، فضلا عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وأخيرا، يتطلب منا النجاح في الانتقال من النزاع إلى بناء السلام والحفاظ عليه، التصدي بشكل جدي لمسألتي العدالة والمساءلة. إن العدالة والمساءلة القانونية هما عاملان ضروريان للمصالحة وليس العكس. ويمكن لعدم ضمان العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب أن يقوضا جهود بناء السلام بعد النزاع، وفي نهاية المطاف نشوبه ثانية، وبالتالي وقف التنمية، وانتهاك حقوق الإنسان.

يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للإنجازات التي حققتها بعثات الأمم المتحدة في منع أو إنهاء النزاعات التي تؤثر على مناطق عديدة من العالم، مما يسهم إسهاما كبيرا في بناء السلام والاستقرار المستدامين اللذين يمكنان من تحقيق التنمية وازدهار احترام حقوق الإنسان. ويؤكد الكرسي الرسولي مجددا على التزامه بالتعاون قدر الإمكان في أعمال منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام المستدام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة، والأمين العام على تقريره (A/72/707) المقدم عملا بقراريّ الجمعية العامة ومجلس الأمن لعام ٢٠١٦ بشأن استعراض هيكل بناء السلام (القراران ٢٦٢/٧٠ و ٢٢٦٢ (٢٠١٦)، على التوالي)

وقد يتساءل البعض ماذا بوسع ممثل دولة لم تنعم بيوم سلام حقيقي خلال عقود، وتعاني من أطول النزاعات أمدا وأطول احتلال في التاريخ الحديث، أن يقول عن الحفاظ على السلام. ولكن موقفنا يستند إلى تلك التجربة بالذات، لأننا حرمنا منه لفترة طويلة، فإننا ندرك مدى أهمية وقيمة السلام حقا في جميع جوانب الحياة.

إن الجهود والوسائل اللازمة لمنع نشوب النزاعات أقل بكثير من تلك اللازمة لحل النزاعات بعد اندلاعها وبآثارها الفورية والطويلة الأجل. ولذلك لا يسعنا إلا أن نتفق مع رؤية الأمين العام، التي تضع الوقاية في صميمها.

لقد ثبت أنه من الصعب بشكل متزايد الحفاظ على اهتمام المجتمع الدولي. فهناك الكثير جدا من الأزمات، وعدد كبير من النزاعات الباردة، والكثير جدا من النزاعات العنيفة، وبالتالي فإننا نعالج أكثرها إلحاحا بدلا من اعتماد نهج أكثر شمولا واستراتيجية. ولا يمكن للدبلوماسية أن تتبع الدورة الإخبارية؛ إذ يجب أن تكون قادرة على تقييم الإنذار المبكر واتخاذ الإجراءات ومعالجة الحالات قبل أن تصبح في الأخبار، وبعد فترة طويلة من اختفائها من شاشات التلفزيون.

إن بناء السلام والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة ومتعاضدة. وعدم التصرف يضرّ كثيرا بالآخرين. وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود متسقة ومستدامة على جميع الجبهات الثلاث، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، واحترام القانون الدولي، وكفالة المساءلة، وتعزيز الآليات والاستجابات المتعددة الأطراف. ويجب أن تكون تلك الجهود شاملة للجميع وتضم الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، لا يمكن إلا أن يستفيدوا من مشاركة المرأة، بمنظورها الهام وقدرتها على الإسهام في جهود السلام، ومشاركة الشباب الذين لهم الحق في بناء عالمهم، والذين يمكن لطاقتهم أن تغير الحاضر وترسم معالم المستقبل.

في غياب السلام، فإن الشعب الفلسطيني لا يزال محروما من حقوقه ويعاني من أزمة حادة من حيث الحماية والمساءلة، فضلا عن الأزمة الناجمة عن إخفاق تعددية الأطراف. وتعاني فلسطين من المعايير المزدوجة، ومن نهج انتقائي في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ومن استثناء إسرائيل التي أتيح لها المجال لعقود الإفلات من المساءلة عن انتهاكها المنهجي لتلك القرارات. إن عدم إنفاذ توافق الآراء الدولي الطويل الأمد والمكرس في قرارات الأمم المتحدة بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والسلام العادل، قد أتاحت المجال أمام إسرائيل لترسيخ احتلالها بدلا من إنهائه. لقد أثبتت مأساتنا مرارا وتكرارا أن الإفلات من العقاب هو عدو السلام. وهو يقوض مصداقية وسلطة النظام الدولي المولود من رحم ويلات الحربين العالميتين، والمصمم لمنع تكرارهما وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، ولكنها لم يفعل ذلك.

ويجب علينا أن نجدد التزامنا بالمثل التي يقوم عليها نظامنا الدولي، والتمسك بالقانون حتى يمكننا جميعا أن ننعم بالسلام المستدام. إن السلام هو أنبل قضية وأقوى عامل تغيير إيجابي. وعلينا واجب تحقيقه والحفاظ عليها في جميع أنحاء العالم، وتتعهد فلسطين بالقيام بدورها في هذا المسعى، في منطقتنا وخارجها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد كارونى (الاتحاد البرلماني الدولي) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما تلقى رئيس كولومبيا خوان مانويل سانتوس كالديرون، الذي تكلم هنا يوم الثلاثاء (انظر A/72/PV.83)، جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٦، قال في خطاب قبوله،

”هذه هي المفارقة الكبيرة التي وجدتها: في حين أن العديد من الذين لم يعانوا أنفسهم من النزاع يترددون في قبول السلام، فإن الضحايا هم الذين الأكثر استعدادا للعفو“.

وما نستسقيه من ذلك أن من المهم الاستماع إلى الضحايا وقدرتهم على المصالحة، لأنه بدون الحوار بين الخصوم الحاليين والسابقين، يظل تحقيق المصالحة مستحيلا، وكذلك الحفاظ على السلام.

ولكن بطبيعة الحال فإن العداء والمصالح المتباينة لا مفر منها في أي مجتمع، ولهذا السبب، غني عن القول أنه من المهم جدا أن يكون هناك منابر لمعالجة هذه الخلافات بشكل بناء، وإذا أمكن، بهدف التوصل إلى حل توافقي، وبدون عنف. وعلى الصعيد الوطني، عادة ما تكون البرلمانات أبرز المنابر وأكثرها تأثيرا لإجراء هذا الحوار. ولهذا السبب، لا يمكن تصور أفضل حليف في الأمم المتحدة جدول أعمال الحفاظ على السلام من البرلمانات.

ولكن إذ تمضي الأمم المتحدة قدما في إعادة تنظيم نفسها كي تحسّن من منعها لنشوب النزاعات عبر العالم، فكثيرا ما تكون البرلمانات والبرلمانيون غير موجودين في مناقشات الأمم المتحدة الرئيسية وتقاريرها. ويمثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى استثناء ملحوظا، ويتوجه الاتحاد البرلماني الدولي إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على دعوتكم الكريمة. ومع ذلك، يبدو غالبا أن تلك المناقشات أكثر تركيزا على الشراكات مع المجتمع المدني أو القطاع الخاص، على الرغم من حقيقة أن البرلمانات هي المؤسسة الرئيسية التي تعبّر أو من الناحية المثالية، ينبغي أن تعبّر عن إرادة الشعب.

للبرلمانات دور رئيسي في الحفاظ على السلام، سواء تعلق الأمر بالمساعدة على منع نشوب النزاعات أو الإسهام في تحقيق المصالحة في حالات ما بعد النزاع.

لقد تأسس الاتحاد البرلماني الدولي ذاته لتعزيز الحوار والحلول سلمية للنزاعات. ويندرج الحفاظ على السلام في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، ضمن ولاية لجنته الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدولي، التي أعدت قرارا بشأن الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد اعتمد جمعية الاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع في آذار/مارس مشروع القرار، الذي قام بتيسيره اثنان من المقررين المشاركين، عضو مجلس الشيوخ المكسيكي روخاس هيرنانديث، وأنا من سويسرا. إنه مثال جيد لما يمكن أن تقوم به البرلمانات للمساعدة على تحقيق خطة الحفاظ على السلام وأهداف التنمية المستدامة.

يسلط القرار الضوء على أهمية الملكية الوطنية والحاجة إلى الشمولية في بناء السلام والتنمية. ولذلك، فإنه يدعو إلى إقامة المزيد من الشراكات، وإلى مشاركة حقيقية من جانب البرلمانات في عملية التنفيذ، حيث أنها تضمن عمليات صنع القرار الشاملة للجميع، وترعى حوارات نشطة داخل المجتمعات وتعمل مع المجتمع المدني للإشراف على العمليات السياسية. وفي موازاة ذلك، يدعو القرار البرلمانات إلى الاستفادة من مهامها ذات الصلة فيما يتعلق بسن القوانين والإشراف والميزانية والتمثيل والانتخابات لتيسير اعتماد تشريع تمكيني، بما في ذلك قوانين الموازنة الرئيسية، ورصد وكفالة التنفيذ الفعال لبرامج الحفاظ على السلام والتنمية.

كما يدعم الاتحاد البرلماني الدولي في حد ذاته، بناء السلام ويساعد البرلمانات على التحول لتصبح مؤسسات أكثر ديمقراطية وقوة. كما يستفيد الاتحاد البرلماني الدولي من الدبلوماسية البرلمانية.

وتحقيقا لهذه الغاية، يقدم الاتحاد البرلماني الدولي مساعيه الحميدة ويوفر مكانا محايدا لأعضاء البرلمان لتبادل الآراء والخبرات ومناقشة النزاعات داخل البلدان وفيما بينها. وعلاوة على ذلك، يساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على التصدي لمختلف التهديدات للأمن واتخاذ إجراءات بشأن مكافحة الإرهاب ونزع السلاح. ويقوم بذلك من خلال زيادة الوعي وتشجيع تبادل الآراء بين البرلمانيين وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرات المختلفة للبرلمانات.

من وجهة نظري، فإن الحفاظ على السلام يعني في جوهره شمول الجميع. ومن سيكون أكثر ملاءمة من البرلمانات لتوفيره، بالنظر إلى أن البرلمانات هي المنتديات التي يتم فيها تلبية مختلف احتياجات المجتمع، أو على الأقل حيث ينبغي معالجتها؟

في الختام، نعتقد أن لدى البرلمانات الكثير الذي يمكنها تقديمه في مجال الحفاظ على السلام. لذلك، أطلب من جميع الأطراف الفاعلة في مجال الحفاظ على السلام، على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، أن تأخذ دور البرلمانات بعين الاعتبار. وفي المقابل، يمكنني أن أعدكم بأننا نحن البرلمانيين سنأخذ بعين الاعتبار الأطراف الفاعلة الأخرى، بحيث يمكننا المضي قدما معا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة السلام.

السيد روخاس – أرافينا (جامعة السلام) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع.

أصبحت التهديدات الجديدة والقديمة متداخلة في ديناميات النزاعات. ولهذه النزاعات تكاليف متزايدة، بينما يزداد تضاؤل الموارد المخصصة لاستدامة السلام. وتتطلب النزاعات والأزمات المعقدة تحليلا أفضل، وبلورة لوجهات النظر المشتركة واتخاذ إجراءات استباقية، ما يتيح فرصا أفضل للمنع، على النحو الذي أبرزه الأمين العام أنطونيو غوتيريش والوثائق المتصلة ببناء السلام واستدامته. وفي السياق الحالي للترابط العالمي، من الضروري تصور ووضع قواعد تشغيلية بحيث يمكن تحويل الصلة المتآزرة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان إلى إجراءات محددة تسهم في تهدئة التوترات المحلية والإقليمية والدولية.

ويشكل التثقيف الذي يصاحبه العمل المتعدد الأطراف، الأداة الرئيسية لمواجهة هذه التوترات. وثمة حاجة إلى التثقيف من أجل السلام في مجتمع قسمته ومزقته النزاعات. وهذا يعني التعليم من أجل ثقافة اللاعنف، والإدماج، والتماسك الاجتماعي، وسيادة القانون، والشرعية والأخلاق: باختصار، التعليم من أجل ثقافة السلام المستدام والمنع.

ومن الضروري توفير التعليم الذي يعزز المهارات والقيم والسلوكيات التي تسهم في إحلال السلام والعدالة والتنمية المستدامة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتضامن وحماية الكوكب.

فبدون جيل جديد يعلي قيمة السلام في قلبه وعقله، ستكرر المجتمعات حتما الدورات الماضية من النزاع والعنف، وبدون السلام لا توجد أي إمكانية لممارسة أي حقوق. وبدون سلام تنتهك حقوق الإنسان بشكل كبير. ولا توجد تنمية في غياب السلام. وبدون تنمية لا يوجد نمو أو ازدهار، مما يؤدي إلى المزيد من الفقر والمزيد من عدم المساواة والمزيد من التوتر. وفي نهاية المطاف، يفضي ذلك إلى تفاقم الأزمات والعنف والنزاعات. بناء السلام المستدام أمر ضروري. وتعددية الأطراف هي حوار من أجل السلام.

إن تحقيق استدامة السلام يتطلب المنع. ويتطلب تطوير قيادة جديدة وسياسات تعليمية شاملة بشأن الاتجاهات المختلفة التي تميز النزاعات والأزمات المعقدة. ويجب أن يعالج المنع الأسباب الجذرية للنزاعات، وأعمال العنف وأن تفهم عواقبها.

نحن في جامعة الأمم المتحدة للسلام نتوقع أن تصبح الأزمات الداخلية المعقدة أكثر خطورة، وأن تصبح العامل الأساسي للنزاعات في المستقبل، لأنها مرتبطة بالأزمات العالمية مثل تغير المناخ. ونحن بحاجة إلى توفير تعليم واسع وفعال في مجال المنع، من أجل تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تضع جامعة السلام أركان الأمم المتحدة في صلب عملها. وفي هذا السياق، فإنها تسلط الضوء على أهمية النساء والشباب في حالات منع نشوب النزاع والمصالحة وحالات ما بعد النزاع. وتطور جامعة السلام التعليم بشأن المنع. وتؤكد من جديد التزامها بهذه المهام في درجات الماجستير والدكتوراه التي تمنحها والدورات التدريبية التي تنظمها، فضلاً عن منشوراتها. وتقوم جامعة السلام بتثقيف وتدريب القادة على المنع والوساطة والتحول وتسوية النزاعات وحالات ما بعد انتهاء النزاع من أجل تحقيق مستقبل يسوده السلام المستدام. إذا كنا نريد السلام، دعونا نعمل على تحقيقه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية لتطوير القانون.

السيد سيفيلي (المنظمة الدولية لتطوير القانون) (*تكلم بالإنكليزية*): بصفة المنظمة الدولية لتطوير القانون، المنظمة الوحيدة في العالم المكرسة حصرا للنهوض بسيادة القانون والوصول إلى العدالة، فإنها ترحب بهذه الفرصة للإسهام في هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

يقع الوصول إلى العدالة وسيادة القانون في صميم التنمية الشاملة والمستدامة. كما أنهما حاسما الأهمية لبناء السلام والحفاظ عليه. إن العديد من الأسباب الجذرية للنزاعات ومسبباتها – مثل التمييز والإقصاء والتوزيع غير المتكافئ للخدمات العامة والموارد الطبيعية وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد وانعدام المساءلة – تنبع من غياب سيادة القانون أن تتفاقم بسببها.

ولكي يسود السلام، يجب أن يثق الناس في مؤسسات العدالة. ومن خلال تعزيز المساواة والوصول إلى العدالة، وحماية الضعفاء، وضمان الوصول العادل إلى الموارد والخدمات، وتوفير الوسائل لحل النزاعات بنزاهة وشفافية، وتشجيع التعاون السلمي ومعاقبة أعمال العنف، تساعد سيادة القانون على بناء الاستقرار والمرونة والثقة العامة في العمليات الدستورية، وتساعد على تعزيز الثقة في القوانين والمؤسسات.

وتؤدي سيادة القانون إلى تشجيع بيئة مواتية للتجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي، الذي يولد وظائف، والتي يمكنها، خاصة عندما توجه نحو الشباب العاطلين عن العمل، أن تقلل من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والعنف.

وقيمة سيادة القانون لبناء السلام والحفاظ على السلام واضحة. غير أن التنفيذ يواجه العديد من التحديات. ويزيد ذلك من أهمية هذا الاجتماع الرفيع المستوى ومقترحات الأمين العام.

وتعمل المنظمة الدولية لقانون التنمية في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات في جميع مناطق العالم. وفي ذلك الصدد، أود أن أثير أربع نقاط رئيسية.

أولا، لا يمكن إجراء إصلاحات مجدية ومستدامة في قطاع العدالة إلا إذا كانت تقودها وتتولى زمامها الجهات الوطنية، وكانت مصممة خصيصا لتتناسب مع السياق المحدد وشاملة من حيث النهج. ويبين عملنا، وعمل المنظمات الأخرى، أن

الانخراط على مستوى المجتمع المحلي ومشاركة الفئات المهمشة، مثل النساء والشباب والأقليات المستبعدة تاريخيا، يساعد بقدر كبير في بناء الثقة المتبادلة.

ثانيا، تكون مبادرات سيادة القانون مفيدة، شأنها في ذلك شأن غيرها من جوانب بناء السلام والحفاظ على السلام، عندما تُنفذ من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة في الوقت نفسه. ويعني ذلك دعم تنمية القدرات من أجل الإصلاحات المؤسسية والقانونية، من جهة، والتمكين القانوني للباحثين عن العدالة، من جهة أخرى. والتمكين القانوني لا يعزز الوصول إلى العدالة فحسب، بل يسهم كذلك في بناء الثقة في الحالات الهشة والمتضررة من النزاعات.

ثالثا، تتطلب إصلاحات قطاع العدالة زيادة الاستثمار وجعله أكثر استدامة. ودورات التمويل القصيرة والأطر الزمنية غير الواقعية لا تقصر عن بلوغ الأهداف فحسب، بل إنها ربما تسبب أثرا سلبيا ضارا بتنفير أصحاب المصلحة عندما تعجز عن تحقيق ما وعدت به. وترحب المنظمة الدولية لقانون التنمية بتركيز الأمين العام على مواصلة جهود بناء السلام وتوفير الموارد الكافية له.

وأخيرا، وكما يشير تقرير الأمين العام (A/72/707)، فإن إعادة هيكلة جهود السلام والتنمية العالمية تتطلب المشاركة النشطة لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية. وقد نجحت المنظمة الدولية لقانون التنمية في إقامة شراكات مع البعثات السياسية والبرامج الإنمائية للأمم المتحدة في بعض من أكثر البلدان هشاشة وتأثرا بالنزاعات. ونتطلع إلى مواصلة تعميق وتوسيع تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء لبناء السلام والحفاظ عليه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/72/L.49 المعنون ”متابعة تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/72/L.49؟

اعتمد مشروع القرار A/72/L.49 (القرار ٢٧٦/٧٢).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن خالص شكري لسعادة السيد مسعود بن مؤمن، ممثل بنغلاديش، وسعادة السيدة أودرا بليبيته، الممثلة الدائمة لليتوانيا، اللذين أدارا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن القرار ٢٧٦/٧٢. وإنني لعلى ثقة بأن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

أود أن أبدأ ملاحظاتي الختامية برسالة بسيطة: أشكر الأعضاء شكرا جزيلا. فقد أظهرت جميع الوفود – سواء منها التي أتت من الخارج أو الموجودة أصلا في نيويورك، وسواء شاركت مباشرة أو عملت من خلف الكواليس – التزامها بالحفاظ على السلام، وبفضلها، نجح هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

أولا، لقد نجحنا في تعزيز الوعي وزيادة تسليط الضوء. وكما قلت يوم الثلاثاء (انظر A/72/PV.83)، فقد اجتذب هذا الاجتماع أعلى مستويات حضور شوهدت في الأمم المتحدة في هذا العام.

ثانيا، لقد أوفينا بوعودنا. وتمكننا من كفالة ألا يكون قرارا عام ٢٠١٦ بشأن الحفاظ على السلام (القرار ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) من التدابير التي تتخذ لمرة واحدة فقط، بل بداية نهج جديد تجاه السلام. وسيدفع القرار الذي اتخذناه للتو، وموجز الرئيس الذي قدمته، هذه العملية قدما.

ثالثا، لقد اكتسبنا المزيد من التفاهم وخرجنا بالمزيد من الدروس والمزيد من الأفكار من أجل المستقبل. وأود أذكرها بمزيد من التفصيل.

أولا، بخصوص فهمنا للسلام، فقد تكلمنا كثيرا خلال اليومين الماضيين عن رؤيتنا للسلام وفهمنا له. وقلنا إن السلام أكثر من مجرد وقف لإطلاق النار؛ إنه أكثر من صفقة سلام؛ وإنه أكثر من مجرد غياب الحرب. وذلك يعني أن العمليات أو الأنشطة غير المتكررة لا تكفي لتحقيقه. وبدلا من ذلك، نحتاج إلى التصدي لجذور النزاع. وعلينا أن نتطلع إلى الأفق لمعرفة علامات الإنذار. ونحتاج إلى بناء ثقافة السلام وثقافة الوقاية.

فالحفاظ على السلام ليس بالمهمة السهلة. وأعتقد أن رئيس كولومبيا قد سلط الضوء على ذلك، إذ قال إن بناء السلام أصعب من إسكات المدافع (انظر A/72/PV.83). غير أنه ليس مهمة ننفر منها. بل إننا نقدم على القيام بها.

وثمة إنجاز ثان تحقق من خلال الدروس التي تعلمناها، وسأشير إلى أربعة مجالات تحديدا.

أولا، فيما يتعلق بالوقاية، أظهرت مناقشاتنا أن الوقاية ليست مفهوما مجردا. فقد حدثت؛ وهي تحدث؛ ويمكن أن تحدث مرة أخرى. وعرض العديد من المشاركين تجاربهم في مجال الوساطة والدبلوماسية. وعلى سبيل المثال، سمعنا عن كيف ساعدت الوساطة الجبل الأسود في أن يحافظ على استقراره وسلامه في فترة عدم استقرار إقليمي. وكذلك تكلمنا عن الوقاية الطويلة الأجل والتي حولت تركيزنا إلى التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وبناء المؤسسات واحترام حقوق الإنسان. ومن الواضح أننا نبدأ في النظر إلى تلك المجالات من منظور الوقاية. ولهذا السبب، اعتُبر النجاح في الحد من الفقر في بيرو مساهمة في الحفاظ على السلام.

ثانيا، فيما يتعلق بالاتساق، علمنا أن اتباع نهج أكثر اتساقا واضح بالفعل، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء – مثلا في غامبيا، حيث يشكل الحفاظ على السلام عنصرا محوريا في خطة التنمية الوطنية للبلد؛ أو في ملاوي، حيث وحدت الجهات الفاعلة الإنمائية والسياسية التابعة للأمم المتحدة جهودها لدعم الهيكل الوطني للسلام؛ أو في نيويورك، حيث تبني لجنة بناء السلام جسورا عبر ركائز الأمم المتحدة الثلاث.

ثالثا، فيما يتعلق بتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، فقد كنا جميعا على اتفاق. واتفقنا على أنه لا توجد فرصة للحفاظ على السلام ما لم يكن بقيادة الجهات الفاعلة الوطنية. وتظهر لنا الدروس المستفادة من الفلبين الحاجة إلى إكمال الثقافات والحساسيات والسياسات الوطنية وليس استبدالها. وجرى تذكيرنا بأن تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني جعل الحفاظ على السلام حقيقة واقعة في كوت ديفوار.

وأخيرا، فإن رسالة ”الشمول، الشمول، ثم الشمول“ لم تكن لتكون أكثر وضوحا. وعندما نوسع المجال – عندما نضيف المزيد من المقاعد إلى الطاولة – فإننا نحقق نتائج. ومن الأمثلة المذكورة مثال يتعلق بالمرأة في ليبريا. فعندما أصبح للنساء منبر وصوت، فقد استخدمن ذلك لمنع البلد من الانزلاق إلى الحرب. ومن الأمثلة الأخرى التي جرت الإشارة إليها الشباب في منطقة البلقان. فحتى بعد سنوات من النزاع، هم يواصلون العمل من أجل المصالحة. وكذلك سمعنا عن الزعماء الدينيين في أفغانستان الذين استخدموا نفوذهم للدعوة إلى السلام. وعلمنا أن المجتمع المدني في سري لانكا ساعد على تصميم عملية المصالحة الوطنية.

إن الحفاظ على السلام لا يمكن أن يقتصر على هذه القاعة. ويتعين علينا أن نفتح أبوابنا على اتساعها بقدر أكبر، ويشمل ذلك القطاع الخاص. وكما سمعنا في رسالة فيديو من

السير ريتشارد برانسون، فإن الشركات يجب أن تؤدي دورا أكبر في جعل الكوكب أكثر سلاما.

وهناك إنجاز رئيسي ثالث لهذا الاجتماع، تحقق بفضل أفكارنا المتعلقة بالمستقبل.

لقد استعرضنا مجموعة الأدوات لدينا واخترنا العديد منها، والتي يمكن أن نستخدمها بشكل أكثر تواتراً وأكثر فعالية في المستقبل، على سبيل المثال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد سماها الأمين العام المخطط المشترك لمجموعات المجتمعات الأكثر سلماً واستقراراً وقدرة على الصمود. بيد أننا بحاجة إلى بذل المزيد لإدراك قدرتها الوقائية بصورة كاملة.

وعمليات السلام مثال آخر. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الدعوة التي وُجهت باسم حركة بلدان عدم الانحياز للنظر عن كثب في الكيفية التي يمكن بها لهذه العمليات أن تدعم بشكل أفضل الحفاظ على السلام أو شمول الجميع، لأن ذلك يمكن أن يكون هدفاً ووسيلة على حد سواء. ويمكننا أن ننفذ توصيات الدراسة المرحلية التي أجريت مؤخراً بشأن الشباب والسلام والأمن. ويمكننا إيلاء المزيد من الاهتمام للجوانب الجنسانية من الأدوات الأخرى للحفاظ على السلام، بما في ذلك تحليل النزاعات. وللمنظمات الإقليمية أيضاً مجموعات أدوات خاصة بها. ويجب على الأمم المتحدة أن تتعلم منها وتدعمها.

وأخيراً، عندما نتحدث عن الأدوات المستقبلية، فلا يمكننا أن نتجاهل التمويل. وقد لفت كثير من المتكلمين الانتباه إلى المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/707). وحثّونا على النظر فيها بجدية. وقد تكلم آخرون بصوت عالٍ دعماً لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. كما أن مناقشاتنا التفاعلية ولّدت بعض الأفكار المثيرة عن التمويل من أجل الحفاظ على السلام. وما هذا إلا جزء من المجموعة الأوسع لأدواتنا. وآمل أن يحوي الموجز الذي سأقدّمه المزيد منها.

لقد كان هذا الاجتماع الرفيع المستوى اجتماعا ناجحاً. ولكن لا يمكننا أن نتكلم عن النجاح فحسب. فحقائق السلام بالنسبة للعديد من الناس على أرض الواقع مروعة أكثر مما ينبغي والدلائل على أن الأمور يمكن أن تزداد سوءاً واضحة جداً. وهنالك تحديات وشواغل. ومن مسؤوليتنا جميعاً العمل استجابة لذلك، وليست فحسب مسؤولية من منا يعانون من النزاع، أو الذين لهم مصالح اقتصادية أو اجتماعية أو الذين لديهم الوقت أو المال، ولكنها مسؤولية كل واحد منا.

إن مسؤوليتنا المشتركة واضحة. وفي الواقع، فهي أساس ميثاق الأمم المتحدة. وعلى حد قول رئيس أيرلندا، فهي مسؤولية سياسية وأخلاقية شديدة العمق ليس لمواطني دولنا وحسب ولكن لشعوب الدول الأخرى. وكلنا ملتزمون بها. وهذا هو السبب في أن الحفاظ على السلام يقع على عاتقنا جميعاً، والسبب في أن لدينا جميعاً مصلحة في تحقيق ذلك، والسبب في أن مصيرنا سيكون هو الخسارة إذا قررنا أن نسلك مساراً أكثر خطورة بمفردنا. ويجب أن نتقبّل مسؤوليتنا السياسية والأخلاقية. ويجب أن نحفظ الوعود التي قطعناها في عام ٢٠١٦. ويجب أن نخرج بالحفاظ على السلام من هذه القاعة إلى الناس على أرض الواقع.

وأود أن أبلغ الدول الأعضاء بأنني سأعمم في الوقت المناسب موجزاً لمداولات الجلسة العامة والحوارات التفاعلية التي عقدت خلال الاجتماع الرفيع المستوى.

لقد طلبت عدة وفود الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي تُلقى ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تلقيها الوفود من مقاعدها.

السيد سهرائي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على الملاحظات التي لا أساس لها ضد بلدي من جانب كل من

ممثل المملكة العربية السعودية (انظر A/72/PV.86) وممثل اليمن (انظر A/72/PV.85).

وأود أن أشير إلى أن السيطرة العسكرية والتدخل من جانب المملكة العربية السعودية في اليمن هو السبب الرئيسي في تصعيد الأزمة والمأساة الإنسانية في ذلك البلد. وفي هذه الحالة، ليس الادعاء بتدخل إيران في الشؤون الداخلية لليمن إلا سيناريو ساذجاً وزائفاً يستهدف حرف اهتمام المجتمع الدولي عن جرائم الحرب التي يرتكبها التحالف الذي تقوده السعودية ضد الشعب اليمني البريء.

ونحن نرى أن الأزمة في اليمن ليس لها حل عسكري. ولا يمكن حل الأزمة إلا من خلال وقف إطلاق النار وشمول الجميع. وكما قلتم أنتم، سيدي الرئيس، عن حق في بيانكم الختامي، إن شمول الجميع بمشاركة جميع الأطراف والجماعات اليمنية، شرط أساسي للتسوية السلمية للنزاع في اليمن. وتقوم سياسة إيران الأساسية على التسوية السلمية للنزاعات وإرساء الاستقرار والأمن في المنطقة. وتمشياً مع هذه السياسة، حث وزير الخارجية الإيراني في البيان الذي أدلى به في هذه القاعة في اليوم الأول من المناقشة العامة بلدان الخليج الفارسي على الانضمام إلى مبادرة لإقامة حوار من أجل التعاون الإقليمي (انظر A/72/PV.83). وفي هذا الصدد، يكرر وفد بلدي مرة أخرى أهمية هذه المبادرة باعتبارها وسيلة قيمة للنهوض بالاستقرار الطويل الأمد في اليمن وأجزاء أخرى من المنطقة.

أما بخصوص الاسم الصحيح للجسم المائي الواقع بين إيران وشبه الجزيرة العربية، فإني أذكّر ممثل السعودية بأن المصطلح التقليدي ”الخليج الفارسي“ ظل هو التسمية الصحيحة لهذا الجسم المائي منذ نحو ٥٠٠ سنة قبل الميلاد، وسيظل كذلك إلى الأبد. وهو مصطلح جغرافي موحّد يعترف به المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، وينبغي عدم التلاعب به بسبب المشاريع السياسية والرغبات اليومية لهذا الحاكم أو ذاك.

السيدة كوتشييت غربا (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد أدلى وزير الخارجية التركي بالفعل ببيان بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام خلال الجزء الأول من الاجتماع الرفيع المستوى (انظر A/72/PV.83). وقد طلبتُ الكلمة في إطار ممارسة حق الرد.

أرفض مداخلة ممثل النظام السوري بالكامل. فهي، كما جرت العادة، لا تتضمن سوى حقائق مشوهة واتهامات لا أساس لها ضد بلدي. إن النظام، الذي فقد شرعيته منذ وقت طويل، يذبح شعبه بلا رحمة باستخدام جميع أدوات القوة والعنف التي يمكن تصورها. وتشكّل هذه الأعمال جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويهولنا أن هذا النظام، الذي تلطّخت يداه بدماء الأبرياء، يمكن أن يجرؤ على أن يأخذ الكلمة في سياق اجتماع بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام. وفي نهاية المطاف، سيخضع المسؤولون عن تدمير سورية ومعاناة الشعب السوري للمساءلة عن جرائمهم. وحتى ذلك الحين، ستواصل تركيا الوقوف إلى جانب التطلعات الديمقراطية للشعب السوري.

السيد حلّاق (الجمهورية العربية السورية): يستخدم وفد بلدي الآن حق الرد على ما أشارت إليه ممثلة النظام التركي.

إن النظام التركي سخّر طاقات تركيا بالكامل، وبالتعاون مع بعض الدول والأنظمة الأخرى داخل منطقتنا وخارجها لدعم التنظيمات الإرهابية، وبالأخص تنظيمي داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما. حيث قام النظام التركي بفتح حدود تركيا أمام الإرهابيين، وأنشأ لهم مراكز التدريب على الأراضي التركية، بما في ذلك مساعدتهم في إجراء تجارب باستخدام مواد كيميائية سامة. ومن ثم سهّل النظام التركي إدخال كافة أنواع الأسلحة والمواد الكيميائية السامة إلى الأراضي السورية، لكي تستخدمها تلك المجموعات الإرهابية ضد المدنيين في سورية.

إن النظام التركي ما زال مستمراً في دعم وتمويل وتسليح الإرهابيين داخل الأراضي السورية. أود أن أشير إلى كتاب بعنوان: ”خلافة الإرهاب، روايات الفارين من داعش“، وهو للكاتب أحمد يايلا، الذي كان يشغل منصب رئيس شعبة مكافحة الإرهاب في مدينة شانلي أورفة بتركيا في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣.

ويقول في كتابه: ”بصفتي شخصاً شغل منصب رئيس شعبة مكافحة الإرهاب، شهدتُ بنفسي عام ٢٠١٣ على فتح المستشفيات التركية في الجنوب الشرقي أبوابها لجرحى ومصابي تنظيم داعش الإرهابي وتلقيهم العلاج مجاناً، وخضوعهم للعلاج في حماية الشرطة في أغلب الأحيان. وخلال عملي مديراً للأمن، تلقيت تعليمات بتقديم خدمات أمنية للمقاتلين المصابين. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، تلقّى الذراع الأيمن لأبي بكر البغدادي و ٦ من رجاله – أصيبوا خلال غارة جوية – العلاج داخل مشفى خاص في شانلي أورفة جنوب تركيا، وأخبرني أطباء المشفى أن الحكومة التركية تكلّفت بمصاريف علاجهم“. هذا كاتب يشير في كتابه – وهو تركي – إلى ما يقوم به النظام التركي من أعمال إرهابية بما في ذلك مخالفة كافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب من خلال تقديم الدعم للإرهابيين داخل تركيا. وكما أشرتُ في البداية فإنه سهّل ذلك. الآن مدينة غازي عنتاب يُطلق عليها اسم ”تورا بورا التركية“، كونها أصبحت ملاذاً آمناً للمجموعات الإرهابية لكي تقوم بإجراء تدريباتها، وبالأخص فيما يتعلق بالتجارب على استخدام المواد الكيميائية السامة، ومن ثم يقومون بنقل تلك المواد بتسهيل من النظام التركي إلى الداخل السوري ويستخدمونها ضد المدنيين في بلادي.

السيدة كوتشييت غربا (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة مرة أخرى. لن آخذ وقتكم القيم، ولن أكرّم ممثل النظام السوري بالخوض في تفاصيل مداخلته. نحن نرفض مداخلته في مجملها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن اختتام الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٥ من جدول الأعمال.

البند ٩٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

نزع السلاح العام الكامل

(ج ج) متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣

مشروع المقرر (A/72/L.50)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/72/L.50، المعنون ”مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/72/L.50؟

اعتمد مشروع المقرر A/72/L.50 المقرر (٧٢/٥٥٦).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ج ج) من البند ٩٩ من جدول الأعمال.

البند ١١٤ من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) **انتخاب عشرين عضواً في لجنة البرنامج والتنسيق**

مذكرة من الأمين العام (A/72/612/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وبناء على ترشيح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد انتخبت، في جلستها العامة ٧١، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ١٧ عضوا في اللجنة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

ويذكر الأعضاء أيضا أنه بموجب المقرر ٢٠١/٢٠١٨ باء، المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أرجأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ترشيح عضو واحد من مجموعة الدول الأفريقية، وعضو واحد من بين مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعضو واحد من بين مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى للانتخاب لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام، ترد في الوثيقة A/72/612/Add.1. وكما يرد في تلك الوثيقة، رشّح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب مقرره ٢٠١/٢٠١٨ هاء، المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، تشاد وإيطاليا كي تنتخبهما الجمعية العامة لشغل مقعدين ظلا شاغرين في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يجوز فيها تقديم مرشحين. إلا أنني أود أن أذكر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، والتي ينبغي أن تصبح بموجبها ممارسة الاستغناء عن إجراء الاقتراع السري لانتخابات أعضاء الأجهزة الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب شغلها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود تحديدا التصويت على انتخاب معين.

ونظرا لعدم وجود طلب من هذا القبيل، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في هذا الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء الاقتراع السري؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إن عدد الدول المرشحة من بين مجموعة الدول الأفريقية ومن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى مساوي لعدد المقاعد الواجب ملؤها في كل مجموعة من هاتين المجموعتين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعلان انتخاب تشاد وإيطاليا عضوين في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ تشاد وإيطاليا على انتخابهما عضوين في لجنة البرنامج والتنسيق.

وأُبلغ الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر، في مقرره ٢٠١/٢٠١٨ هـ، قرر أن يرجئ مرة أخرى ترشيح عضو واحد من بين مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لكي تنتخبه الجمعية العامة لفترة تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وعضو واحد من بين مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لكي

تنتخبه الجمعية العامة لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.